أبعاد المواطنة الرقمية ومدى توافرها لدى معلمي الحاسب الآلي بالمدارس الثانوي العام بمحافظة الإسكندرية

إعداد

د. أماني عبد الحميد محمد أحمد شكر

مدرس أصول التربية- جامعة الإسكندرية

ملخص الدراسة

تعد برامج الإنترنت والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة وسيلة لجذب فئات متنوعة من الأفراد على اختلاف أعمارهم واهتماماتهم، وتعد فئة المراهقين والشباب- برغم افتقاد كثير منهم للمهارات الرقمية والقدرات التي تقيس مدى سلامة المحتوى- من أكثر الفئات العمرية استخدامًا للتقنيات الرقمية- الأمر الذي يجعلها أكثر الفئات والشرائح إحتياجًا إلى غرس أبعاد المواطنة الرقمية، وتتضمن المواطنة الرقمية تسعة أبعاد؛ هي: الوصول الرقمي، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، والاتصال الرقمي، ومحو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمي، وتشكل- تلك الأبعاد- أساس الاستخدام الملائم للتقنيات التكنولوجية، وتوفر نقطة انطلاق لمساعدة جميع مستخدمي التقنيات التكنولوجية على فهم أساسيات المواطنة الرقمية.

وهنا يأتي دور المعلم كونه الأكثر تأثيرًا على الطلاب خاصة معلم الحاسب الآلي لأنه المسئول عن تدريس مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في الصفوف المختلفة- ومن ثم هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى درايته بقواعد وضوابط المجتمع الرقمي التي تحترم الخصوصية، وحرية التعبير، ومدى قدرته على ممارستها؛ حتى يستطيع إكسابها لطلابه.

وقد اعتمدت الباحثة- فيما يتعلق بأدوات الدراسة – على المقابلات مع معلمي الحاسب الآلي بمرحلة التعليم الثانوي العام بمحافظة الإسكندرية كإحدى أدوات جمع

المعلومات والبيانات، بلغ عدد أفرادها(٢٧) معلمًا، وأتضح في أثناء المقابلات أن مجموعة الدراسة لا يعرفون المفهوم الصحيح للمواطنة الرقمية، وأبعادها، برغم من أنهم يتعاملون كثيرًا مع التقنيات التكنولوجية وشبكة الانترنت وتطبيقاتها المتنوعة وأن كثيرًا منهم نظر لها في إطارها التقليدي، وإذا كان هذا قدر معرفة المعلم المسؤول عن التنشئة طلابه رقميًا فكيف سيتمكن من تدريس الحقوق والمسؤوليات الرقمية للطلاب، ومناقشتهم فيها حتى يتسنى فهمها على النحو الصواب في ظل العالم الرقمي، وعليه توصلت الدراسة إلى صوغ مجموعة من التوصيات المقترحة لاكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية كما هو مأمول.

الكلمات المفتاحية: المواطنة– المواطنة الرقمية.

Dimensions of digital citizenship and its availability among computer teachers in general secondary schools in Alexandria Governorate

Abstract

Internet programs and various technological applications are a means of attracting various groups of individuals of different ages and interests. Teenagers and young people - despite the fact that many of them lack digital skills and capabilities that measure the safety of content - are among the age groups that most use digital technologies - which makes them the most needy groups and segments. To instill the dimensions of digital citizenship, and digital citizenship includes nine dimensions: They are: digital access, digital behavior, digital law, digital communication, digital literacy, digital commerce, digital rights and responsibilities, digital health and safety, and digital security. These dimensions form the basis of the appropriate use of technological technologies, and provide a starting point to help all users of technologies. Technology helps you understand the basics of digital citizenship**.**

Here comes the role of the teacher, as he is the one who has the most influence on the students, especially the computer teacher, because he is responsible for teaching the computer and information

technology course in the different grades. The study therefore aimed to identify the extent of his knowledge of the rules and regulations of the digital society that respect privacy and freedom of expression, and the extent of his ability to practice them. So that he can give it to his students.

With regard to the study tools, the researcher relied on interviews with computer teachers in the general secondary education stage in Alexandria Governorate as one of the tools for collecting information and data. The number of its members reached (27) teachers. It became clear during the interviews that the study group did not know the correct concept of digital citizenship and its dimensions. Although they deal a lot with technological technologies, the Internet and its various applications, and many of them looked at them in their traditional framework, and if this is the extent of the knowledge of the teacher responsible for raising his students digitally, how will he be able to teach digital rights and responsibilities to students, and discuss them with them so that they can be understood correctly? In light of the digital world, the study concluded by formulating a set of proposed recommendations to provide computer teachers in general secondary schools with the dimensions of digital citizenship, as hoped.

Keywords: citizenship - digital citizenship.

مقدمة

تعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أبرز الثورات التي أحدثت– خلال السنوات الماضية– تغييرًا جذريًا في العالم بأسره، ويُعدها كثيرون مفتاح الولوج إلى المستقبل، وامتلاك ناصية القوة والتطور والحداثة في عالم متغير؛ حيث أصبحت البشرية– وبخاصة في عصر الإنترنت– أكثر قدرة على التواصل معًا محليًا، وإقليميًا، ودوليًا. كما أن انطلاق ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد جاء بتطوراتٍ عديدة منها تقديم خدمات الإنترنت والهواتف الذكية، فقد أصبح تنظيم الأعمال والشؤون: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية أكثر يسرًا، كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقريب المسافات بشكل لم يعرفه الإنسان من قبل،

وأتاحت إمكانية تخزين ومعالجة حجوم هائلة من البيانات الرقمية؛ نصوصًا كانت، أو صورًا،...، وغير ذلك، وكذلك إسترجاع المعلومات والقدرة على بثها بسرعة كبيرة؛ مما ساعد أفراد المجتمع في الحصول على المعلومات بالسرعة والدقة المناسبين وفي الوقت المطلوب، كما شهد عالم تطور الأعمال- أيضًا- أثرًا إيجابيًا من خلال تحقيق الكفاءة والسرعة في التواصل بين الشركات، والوصول إلى المستهلكين؛ وبالتالي جني أكبر قدر من الأرباح. وفي الآونة الأخيرة، صارت منصات التواصل الاجتماعي والإنترنت شبكة ترويج للأعمال ناجحة، كما ازدادت معها فرص تبادل الثقافات والتفاعل مع الجنسيات المتفاوتة؛ مما جعل المجتمع الحالي" مجتمعًا رقميًا" يوفر لأعضائه- على اختلافاتهم-فرص التعليم، والعمل، والترفيه، والتفاعل الاجتماعي؛ من خلال العديد من التطبيقات التكنولوجية.

ومع مرور الوقت، وانتشار استخدام الانترنت؛ بدأ ظهور عديد من السلبيات المتعلقة بطبيعة التعامل مع التقنيات التكنولوجية، والشبكة العنكبوتية(شبكة الانترنت)؛ ممثلة في: سوء الاستخدام أو الاستخدام غير السوي؛ إذ أنه برغم من نجاح هذه الوسيلة التكنولوجية الفائقة فإن لها- في رأي الكثيرين- جانبين؛ أحدهما: ايجابي، والآخر: سلبي يعكس ما يمكن أن نتعرض له- اثناء التعامل معها- من عواقب وخيمة، ومخاطر عديدة؛ يمكن أن نتعرض لها ومن هنا نقول أن التقنيات التكنولوجية سلاح ذو حدين فهو مدخل الكثير من الأمور النافعة ولكن مع الأسف فهو يفتح المجال أمام الكثير من الأشياء المؤذية للدخول في جهازك حيث أصبح ممثلة في: تصفح مواقع مجهولة، والإطلاع على مواقع إباحية، والتعامل مع أشخاص رقميين مجهولين، وإهدار وضياع الوقت، ومشكلات العلاقات الأسرية، والعزلة، ومن تلك العواقب- كذلك- الجرائم الإلكترونية؛ وأبرزها: الجرائم المتعلقة باختراق الحسابات البنكية، والاستيلاء على الأرصدة؛ مما يوجب ضرورة توعية مستخدمي تلك المواقع

والتطبيقات بأضرارها، وكيفية تجنب مخاطرها في أثناء تجولهم في عالمهم الافتراضي.

وجدير بالذكر أن أبناءنا– بالرغم من قدراتهم على استخدام التكنولوجيا– ليسوا خبراء بما يتعلق بالشكل الصحيح للتواصل والتعامل الأخلاقي على الانترنت؛ فهم لا يدركون خطورة نشر معلومات وتفاصيل وصور شخصية على شبكات التواصل، أو إجراء المحادثات مع الغرباء؛ لذا من الضروري وضع سياسة تحفيزية وقائية؛ للاستفادة المثلى من إيجابياتها، وتجنب سلبياتها، وغرس القيم والسلوكيات الصحيحة في نفوس أبنائنا بحيث تصير جزءًا لا يتجزأ من شخصيتهم، وأن تصير ممارسة السلوك الصحيح عادة أو التزامًا نابعًا من الطفل نفسه، ولا مفروضًا عليه؛ فيما يطلق عليه"المواطنة الرقمية".

وقد أشارت عديد من الدول– في الصدد نفسه– لخطورة هذا الأمر، وبادرت إلى تصميم برامج دراسية ومقررات للمواطنة الرقمية تُدرس في الروضات، والمدارس باختلاف مراحلها؛ فيدرس الطلاب في كل من: بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، موضوعات خاصة بالمواطنة الرقمية في إطار منهج التربية الرقمية، كما نجد في الإطار نفسه المشروع الذي وضعته أستراليا تحت شعار" الاتصال بثقة: تطوير مستقبل أستراليا الرقمي"، والذي ينص على تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها؛ وفق خطة زمنية متكاملة، كما جعلت فرنسا من موضوع المواطنة الرقمية قضية وطنية من الطراز الأول(مجاهد وسليمان، ٢٠٢٢: ٦٩).

وتتضمن المواطنة الرقمية تسعة أبعاد؛ هي: الوصول الرقمي، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، والاتصال الرقمي، ومحو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمي (Ribble,2014: 88)، وتشكل– تلك الأبعاد– أساس الاستخدام الملائم للتقنيات التكنولوجية، وتوفر

نقطة انطلاق لمساعدة جميع مستخدمي التقنيات التكنولوجية على فهم أساسيات المواطنة الرقمية، والوصول إلى أكبر قدر من الوعي بالقضايا المتعلقة بالتقنية وأكثر قدرة على حماية الممتلكات والخصوصيات في هذا العالم الرقمي.

كما سعت مصر – في الصدد نفسه– لنشر أبعاد المواطنة الرقمية بين الأفراد، وظهر ذلك جليًا من خلال الاهتمام بهذه القضية واعتبارها المحور الرئيس في الاستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(٢٠١٢ – ٢٠١٧)، الموسومة بـ" المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة"، والتي كان من أهم أهدافها تعزيز المواطنة الرقمية ومجتمع المعلومات؛ من خلال تمكين الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، وساكني المناطق المهمشة والعشوائية والنائية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز على القضايا والموضوعات الرقمية، وتداول المعلومات، والوصول إليها، وحرية التعبير داخل الشبكة وخارجها؛ فضلًا عن بحث وتطوير القضايا والموضوعات ذات العلاقة بقدرة الانسان على التواصل مع البيئة المحيطة، ووتضمنت تلك الاستراتيجية– في موضوعاتها– تطوير نظم التأمين على شبكة الإنترنت؛ وخاصة في القطاع المصرفي، وكذلك توفير الحماية والخصوصية اللازمتين للأسرة على مواقع التواصل(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢: ٨).

ويوكل إلى المدرسة– بوصفها مؤسسة تربوية– إعداد المواطن الرقمي الصالح الملم بما له من حقوق وما عليه من واجبات؛ لمواكبة الثورة الرقمية، وما يصاحبها من تطور؛ لا سيما وأن الطالب يقضي فيها فترة طويلة من حياته؛ لذا كان من الضروري إدراج قضايا المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية؛ لتسليح أبنائنا ببنية معرفية ناقدة، وتجعله واعيًا– تمام الوعي– بكيفية الافادة من التطبيقات التكنولوجية؛ بما ينفعه، ويفيد الآخرين.

وتحتل مرحلة التعليم الثانوي – بوصفها بالعمود الفقري في العملية التعليمية– موقعا مهما في السلم التعليمي؛ إذ تُعني بشريحة من الطلاب في فترتي: المراهقة والشباب المبكر، وهي مرحلة فارقة: تلك الفترة التي يكون فيها الفرد في أمس الحاجة إلى التدخل التربوي والارشاد إذ تتميز هذه المرحلة بتحولات فكرية تتسم بالإضطراب ويزداد النمو الاجتماعي للفرد والرغبة في الانفصال عن الأسرة والاستقلالية ويبحث عن أقران يشاركونه أفكاره ومشاعره كما يحاول تطوير مهارته مما يعني أن هذه الفترة من أكثر الفترات التي قد يتعرض فيها الفرد للمخاطر كما أنها الفترة التي يتحدد في ضوء خبراتها مسار لنموهم الاجتماعي والنفسي والأخلاقي.

وقد عُقدت– فيما يخص تلك المرحلة من التعليم كثير من المؤتمرات؛ لتحديد أهدافه ومن أهمها ما صدر عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠١م حول دور التعليم الثانوي العام في القرن الحادي والعشرين حيث حدد المؤتمر أربعة أبعاد لدوره وهي التعليم، والمجتمع، والاقتصاد، وقوة العمل وبهذا المعنى فإن التعليم الثانوي العام يركز على المخرجات غير المعرفية مثل المظاهر السلوكية والكفاءة الاجتماعية والسمات الناقدة والابداعية، ومهارات التواصل، والاعداد لمجتمع المعرفة باختصار أن التعليم الثانوي هو صانع الشباب للأمم(UNESCO, 2001: 12).

ولا يمكن بأي حال– إغفال دور المعلم– بوصفه أحد أهم أركان العملية التعليمية، وقائدها فهو الشخص المهني الذي أُعد للقيام بمهام محددة بصورة مهنية متمكنة، وهو القادر على تحصين عقول الطلاب من أي انحراف فكري، وهو القدوة لهم في ممارسته التي تعكس تصوراته، ومفاهيمه، ومعتقداته، ويكتسب الطلاب منه السلوك الفكري القويم؛ الأمر الذي يتطلب التعرف على مدى وعي المعلم– خاصة معلم الحاسب الآلي لأنه المسئول عن تدريس مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في الصفوف المختلفة– بأبعاد المواطنة الرقمية وممارستها حتى يستطيع إكسابها لطلابه.

مشكلة الدراسة

أفرزت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات نمطًا جديدًا من المجتمعات، وهو: مجتمع الشبكات، الذي يعد مجتمعًا موازيًا يحقق لأفراد المجتمع المعاصر قدرًا من الحرية، ومجالًا اجتماعيًا بديلًا ينفذ- من خلاله- الأفراد إلى العالم الرقمي بنظرة جديدة أكثر انفتاحًا على الثقافة الرقمية المعتمدة على الصورة والصوت، والتي أضحت تشغل- بكل ما تحمله من رموز ودلالات وقواعد للتواصل والتبادل وعلاقات اجتماعية وجماعات افتراضية- حيزًا مهمًا من حياة جيل الإنترنت.

وقد شهدت مصر- ما بين عامي: (٢٠١٠-٢٠٢٠م)- ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بعد إدراك حقيقة مفادها أنه لا يمكن لأي بلد تحقيق التنمية المستدامة وإحراز التقدم من دون وجود قوي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ومن ثم فقد جاءت استجابة مصر بصوغ استراتيجية "تكنولوجيا المعلومات ٢٠٣٠"؛ بوصفها المرة الأولى التي يكون لمصر خطة طويلة المدى تحدد- بوضوح- المقصد الذي تصبو إليه السياسات العامة المطبقة؛ بحيث يمكن قياس نسبة إدراك الهدف بنهاية الخطة، وقد شملت تلك الاستراتيجية أهدافًا لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وبناء القدرات التكنولوجية وتشجيع الابتكار(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،https://n9.cl/197mbp).

وفي هذا الصدد فقد أشارت الإحصاءات في العالم ومصر إلى أنه بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم- وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٢٣م- (٥,١٦) مليار شخص، وهذا الرقم يعادل تقريبًا(٦٤,٤ %) من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم(٨) مليار فرد، كما أشار تقرير"Digital Report 2023" الصادر في يناير ٢٠٢٣م عن موقع DataReportal، الذي يصف الحالة الرقمية في مصر إلى أنه قد

بلغ معدل انتشار الإنترنت في مصر– في عام ٢٠٢٢م(٧٢.٢ %) على حين بلغ عدد مستخدمي الإنترنت– في مطلع عام ٢٠٢٣ م–(٨٠,٧٥) مليون مستخدم بمعدل زيادة(١,٢) مليون بنسبة(١,٦ %) عن عام ٢٠٢٢م، وبلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي(٤٦,٢٥) مليون مستخدم أي: ما يعادل (٤١,٤٪) من إجمالي عدد السكان(٣٩,١ % من الإناث و٦٠,٩٪ من الذكور)، كما أشار التقرير إلى أنه بلغ عدد مستخدمي الهواتف المحمولة في التصفح عبر الإنترنت في مصر(١٠٥.١) مليون؛ أي: ما يعادل(٩٣,٩ %) من إجمالي عدد السكان، وبشأن استخدام أبرز منصات التواصل الاجتماعي؛ فقد بلغت نسبة مستخدمي Facebook(٣٧,٦٪) منهم(٥٢,٨٪) أعمارهم(١٣ سنة) فما فوق، ونسبة مستخدمي YouTube (٤٥,٩٪)، ونسبة مستخدمي Instagram (١٥,٣٥٪)؛ فضلًا عن ذلك أشار التقرير إلى أن(٧,٣٦) ساعات هو متوسط عدد الساعات التي يقضيها المصريون على الإنترنت عمومًا بما يعادل (١٥٪) من اليوم، وهو ما يفوق المتوسط العالمي الذى يبلغ(٦ ساعات و٤٩ دقيقة)؛ لتستحوذ الفئات العمرية الأعلى من(١٦عامًا)، على النسبة العظمى في استخدام شبكات مواقع التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت(٦٠.٩٪)، من إجمالى عدد المستخدمين(DataReportaL,2023 : https://n9.cl/ffuf4).

وقد قابل استخدام الإنترنت عواقب وخيمة؛ أبرزها: زيادة الهجمات الإلكترونية عن طريق الإرهاب النفسي أو التحرش؛ من خلال الصور ومقاطع الفيديو العدوانية المعروضة عبر الإنترنت، كما زادت حدة التعصب الديني والعرقي، والتشجيع على العنف الالكتروني، وإضعاف القيم أو غيابها؛ من خلال تقديم معلومات غير صحيحة؛ فضلًا عن التهديد الأخلاقي خاصة وأن شبكة الانترنت تعج بالمواقع غير الأخلاقية والإباحية. كما أدت إلى زيادة حجم التهديد، والمضايقة، والابتزاز؛ نتيجة التعرض لمحتويات مزعجة ومحرجة عبر رسائل البريد الإلكتروني أو المحادثات،

وشيوع ظاهرة التنمر الإلكتروني؛ من خلال إرسال تهديدات ورسائل وصور عدائية، والإفصاح عن معلومات شخصية أو تعمد استبعاد المستخدم من مجموعة معينة على الشبكات، أو المضايقة، أو السخرية، أو الإهانة، وتشويه السمعة كما أثرت الرقمنة- سلبًا- على الطلاب؛ جسميًا، وصحيًا؛ نتيجة سوء استخدام الاجهزة الرقمية مثل الاجهاد البصري والجسمي وقلة النشاط الجسدي وزيادة السمنة وضعف العضلات نتيجة قلة الحركة(السيد وأحمد،٢٠٢٢: ٨٥).

وعليه يمكن القول إن برامج الإنترنت والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة تعد وسيلة لجذب فئات متنوعة من الأفراد على اختلاف أعمارهم واهتماماتهم، وتعد فئة المراهقين والشباب- برغم افتقاد كثير منهم للمهارات الرقمية والقدرات التي تقيس مدى سلامة المحتوى- من أكثر الفئات العمرية استخدامًا للتقنيات الرقمية فهم لا يستطيعون- بما يقضونه من أوقات طويلة أمام شاشات الكمبيوتر، والهواتف الذكية- التخلي عنها.

وفي ظل تلك الإتاحة والتداعيات ظهرت الحاجة الملحة إلى إكساب أفراد المجتمع الرقمي- بخاصة الطلاب- أبعاد المواطنة الرقمية، والتي تتضمن القواعد والمعايير والضوابط الأخلاقية اللازمة في أثناء التعامل مع الإنترنت؛ فمن الضروري أن يفهم الطلاب كيفية التنقل الآمن عبر شبكة الإنترنت والتواصل الفعال باستخدام الأدوات الرقمية، وكذلك معرفة القواعد والسلوكيات المرتبطة بالعالم الرقمي، والعواقب التي قد يواجهونها إذا تم أُنتهكت تلك القواعد، أو أُنتهكت خصوصيتهم.

ومن هنا تأتي أهمية دور المعلم ومسؤوليته في رفع مستوى وعي الطلاب؛ للوقاية من تلك المخاطر، ومواجهة تلك التحديات؛ من خلال تعزيز ونشر أبعاد المواطنة الرقمية في مدارسنا وبين صفوف طلابنا؛ لحماية مجتمعنا من الآثار السلبية للتكنولوجيا، وكذلك توعية الطلاب- في أثناء استخدامهم التطبيقات، والأدوات الرقمية- بمخاطر انتهاك القواعد التكنولوجية المرتبطة بالمجتمع الرقمي.

وتشير الدراسات إلى ضرورة إكساب الطلاب– وبخاصة في المرحلة الثانوية– أبعاد المواطنة الرقمية؛ إذ يتزايد في تلك المرحلة استخدام الطلاب التقنيات الرقمية، كما أن هذه الشريحة العمرية من الطلاب سهلة الانقياد والتوجيه؛ الأمر الذي يجعلها أكثر الفئات والشرائح احتياجًا إلى غرس أبعاد المواطنة الرقمية، وهنا يأتي دور المعلم كونه الأكثر تأثيرًا على الطلاب، والذي لا بد وأن يكون على وعي بقواعد وضوابط المجتمع الرقمي التي تحترم الخصوصية، وحرية التعبير، وينبغي أن يكون قادرًا على ممارستها. وعليه، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى توافر أبعاد المواطنة الرقمية لدى معلم الحاسب الآلي في مرحلة التعليم الثانوي العام؟

ويتطلب ذلك الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ. ما الإطار الفكري للمواطنة الرقمية؟

ب. ما التحديات المعاصرة التي تفرض الاهتمام بتعليم المواطنة الرقمية؟

ج. ما الدور التربوي للمعلم في تحقيق المواطنة الرقمية؟

د. ما جهود الحكومة المصرية في تعليم المواطنة الرقمية؟

هـ. ما مدى وعي معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام بأبعاد المواطنة الرقمية؟

و. ما التوصيات المقترحة؛ لإكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ أبرزها:

أ. إلقاء الضوء على مفهوم المواطنة الرقمية، والاتجاهات النظرية التي تنطلق منها الدراسة.

ب. الوقوف على أبرز التحديات المعاصرة التي تفرض العناية بتعليم المواطنة الرقمية.

ج. الوقوف على الدور التربوي للمعلم في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية.

د. رصد جهود الحكومة المصرية في تعليم المواطنة الرقمية.

هـ. تعرف مدى وعي معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام بأبعاد المواطنة الرقمية.

و. التوصل لبعض التوصيات المقترحة لاكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية.

أهمية الدراسة:

تعزى أهمية الدراسة إلى ما يأتي:

- طبيعة القضية محل الدراسة، وحداثتها فقد استحوذت- كجزء من قضايا التنمية المستدامة- على حيز كبير من أهداف الألفية الإنمائية العالمية؛ خاصة في ظل تزايد أعداد مستخدمي التقنيات التكنولوجية والشبكات؛ فضلًا عن تنامي المشكلات الناتجة عن الاستخدام غير الرشيد؛ مما أوجب على مصر السعي لإكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية.
- إسهام الدراسة- على المستوى التطبيقي- في إلقاء الضوء على أوضاع تعليم المواطنة الرقمية في مدارس المرحلة الثانوية العامة؛ خاصة فيما يتعلق بمعلمي مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات؛ حيث تعد هذه الدراسة دراسة واقعية تعبر عن مدى وعي معلمي الحاسب الآلي بهذه الأبعاد بوصفهم من أهم العناصر التربوية المسؤولة عن تأهيل الطلاب للتعامل في العصر الرقمي.
- إسهام النتائج والمقترحات المتوقعة للدراسة في مساعدة متخذي القرار في صوغ السياسات، وتحديد الإجراءات التي من شأنها تحقق أبعاد المواطنة الرقمية، من خلال تهيئة العوامل كافة، التي تسهم في الارتقاء بمستوى معلمي الحاسب الآلي في المدارس؛ سواء فيما يتعلق بتوفير الامكانيت

المادية والتقنية التي تساعدهم في الاضطلاع بمهامهم وأدوارهم في تطوير التعليم، ورفع وعي الطلاب بالعالم الرقمي.

منهج الدراسة وأداتها

أُعتمد في الدراسة الحالية – نظرًا لطبيعة القضية المعالجة، وأهداف دراستها– على المنهج الوصفي؛ وذلك بالعرض المفصل للمواطنة الرقمية؛ وتحليله؛ بدءًا بمفهومها، وبنيتها، وخصائصها، وأبعادها، وأساليب تعليمها، ومرورًا بتعرف التحديات المعاصرة التي تفرض الإهتمام بتعليم المواطنة الرقمية وتعلمها، وتحليل جهود الحكومة المصرية في تعليمها، وانتهاءً بمجموعة من المقترحات وسبل توعية معلمي الحاسب الآلي بقضية المواطنة الرقمية.

وقد اعتمدت الباحثة– فيما يتعلق بأدوات الدراسة – على المقابلات مع معلمي الحاسب الآلي بمرحلة التعليم الثانوي العام بمحافظة الإسكندرية كإحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات؛ وذلك لجملة من الأسباب؛ أهمها: أنها تسمح للباحثة الحصول على معرفة مباشرة من العالم الواقعي لعينة الدراسة، والتأكد من فهم عينة الدراسة أسئلة قائمة المقابلة، كما أنها توفر للباحثة فرصة الحصول على إجابات تلقائية أو صريحة عما يعرفه أفراد العينة حول الموضوع.

فضلًا عما تمتاز به المقابلة من مرونة في طرح الأسئلة؛ فتتيح المقابلات للمقابِل فرصة تحديد وصوغ الأسئلة، وتوضيح المصطلحات غير الواضحة، والتحكم في ترتيب الأسئلة، والحصول على بعض المعلومات الإضافية؛ أي: أن الباحثة – فى قائمة المقابلة– قادرة على التحكم فى النظام الذى يسير عليه طرح الأسئلة، وكذلك مراجعة الاستجابات، وتعرف مدى صدقها، وعلى هذا النحو تستطيع الباحثة أن تكون وثيقة الصلة بالبيانات التى تحصل عليها من خلال اندماجها المباشر مع مجتمع الدراسة؛ بهدف صوغ مجموعة من التوصيات المقترحة لاكساب معلم الحاسب

الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية كما هو مأمول، وفي ضوء ذلك تسير الدراسة على النحو الآتي:

أولًا: التأصيل النظري التحليلي، وتتضمن:

- منطلقات الدراسة.
- المواطنة الرقمية: ماهيتها، وأهميتها.
- أبعاد المواطنة الرقمية.
- التحديات المعاصرة التي تفرض الاهتمام بتعليم المواطنة الرقمية.
- الدور التربوي للمعلم في إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية.
- جهود الحكومة المصرية في تعليم المواطنة الرقمية.
- التوصيات المقترحة لاكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية.

ثانيًا: الجانب التطبيقي ويتضمن: إجراء المقابلات مع معلمي الحاسب الآلي بمدارس الثانوي العام بمحافظة الإسكندرية، لتعرف مدى درايتهم بأبعاد المواطنة الرقمية؛ والتي يمكن- في ضوء نتائجها- التوصل إلى مجموعة من التوصيات المقترحة لإكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية؛ لمساعدة الطلاب في الاستخدام الآمن للتقنيات التكنولوجية.

حـدود الـدراســة

الحدود الموضوعية: قُصرت الدراسة الحاضرة على تقصي مدى معرفة معلمي الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي بأبعاد المواطنة الرقمية.

الحدود المكانية: طُبقت الدراسة الحاضرة على عينة من المدارس الثانوية بمحافظة الاسكندرية.

الحدود البشرية: قصرت- في إجراء المقابلات- على عينة عشوائية- عدد أفرادها(٢٧) معلمًا، من إجمالي(٢٠٩) موزعين على(٨) إدارات تعليمية- من معلمي

الحاسب الآلي بالمدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الإسكندرية؛ وأُختير معلمي الحاسب الآلي بوصفهم القائمين على تدريس" مقرر منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات" وإدراكه وممارسته لأبعاد المواطنة الرقمية أمرًا ضروريًا.

وأُختيرت المرحلة الثانوية، لإتجاه وزارة التربية والتعليم إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام التعليم والامتحانات في مرحلة التعليم الثانوي بدءًا من العام الدراسي ٢٠١٨- ٢٠١٩؛ من خلال الاستعانة بأجهزه التابلت؛ فضلًا عن أن الطلاب في هذه المرحلة يمرون بمرحلة المراهقة، وهي مرحلة من أخطر المراحل العمرية، لها بنيتها السيكولوجية والاجتماعية، وتتسم هذه الشريحة العمرية بأنها أكثر فئة سهلة الانقياد والتوجيه، وأكثر رغبة في التغير، والسعى إلى التجديد ولديها قدرة كبيرة على التعلم، واكتساب الخبرات الجديدة؛ مما يتطلب إعداد مواطن رقمي قادر على الاستخدام الأمثل والايجابي للأدوات التكنولوجية.

مصطلحات الدراسة

المواطنة الرقمية:

إن مفهوم المواطنة الرقمية يتدرج من مجرد تفاعل الفرد مع غيره باستخدام التقنيات التكنولوجية إلى مجموعة من الأساسيات التي يجب على الأفراد أيًا كانت أعمارهم معرفتها وتوظيفها والإلتزام بها ليصبحوا مواطنين مسؤولين اجتماعيًا عن استخدام التكنولوجيا، وعليه عرفتها الباحثة إجرائيًا بأنها: أسلوب يساعد المعلمين والقادة في فهم ما يجب أن يعرفه الطلاب في أثناء استخدام التقنيات التكنولوجية والشبكة العنكبوتية الاستخدام الأمثل، والتركيز على توعيتهم بالأخلاقيات والمسؤوليات الرقمية، وتدريبهم على استخدام التقنيات الرقمية، والالتزام بضوابط السلوك المقبول؛ بهدف تنشئة جيل يتعامل مع التقنية بشكل إيجابي وفاعل وآمن.

المحور الأول: التأصيل النظري التحليلي ويتضمن:

أولًا: الأسس النظرية ذات الصلة بالدراسة

أُعيد- في العصر الحالي- تشكيل المجتمعات، وأُعيد- كذلك- هيكلتها؛ فبعد أن كانت المؤسسات التربوية(الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام) هي المسؤولة وحدها عن إعداد الأجيال وتنشئتها، أضحى للتقنيات التكنولوجية الحديثة دور بارز في التأثير على تفكير الأفراد، وممارستهم في الواقع الافتراضي، ومع عدم معرفة بعضهم، وجهلهم بقواعد التواصل الآمن في تلك التقنيات، وما قد يلحق بالمجتمع- من جراء ذلك الجهل-من عواقب وخيمة؛ فقد صار لزامًا تثقيف الشباب بالقواعد والضوابط اللازمة للتعامل الرشيد مع التقنيات الرقمية؛ فيما يطلق عليه" المواطنة الرقمية".

ولتعرف ماهية المواطنة الرقمية في سياقها الاجتماعي؛ مفهومًا، وأهمية، وأبعادًا، ومبررات العناية بها يمكن- أولًا- عرض نظريات ثلاث؛ الأولى: نظرية مجتمع الشبكات للتعرف على ماهية المجتمع الرقمي، وما يحمله من سمات مميزة تجعل منه فضاءًا مثاليًا للتواصل بين الأجيال القادمة التي أصبحت الثقافة الرقمية المعتمدة على الصوت والصورة تشغل حيزًا مهمًا من حياتها.

والثانية: نظرية الاستخدامات والاشباعات، والتي تُعني بدراسة مدى استخدام الجماهير لوسائل الاتصال الحديثة، وما يترتب عليه من نتائج تشبع رغباتهم، وتؤدي لهم مجموعة من الوظائف المتصلة بدوافعهم وحاجاتهم لتحقيق مزيد من التواصل الاجتماعي، وهو مدخل يوضح ويفسر- إلى حد كبير - الدور الحقيقى للجمهور في العملية التواصلية، والأخيرة: نظرية مجتمع المخاطر؛ بهدف تحديد المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل انتشار التقنيات التكنولوجية الحديثة من وجهة نظر (أولريش بيك)، ويمكن عرض تلك النظريات- تفصيلًا- فيما يأتي:

أ. نظرية مجتمع الشبكات

يعد منتصف القرن العشرين بداية تشكل ما يسمى بـ "المجتمعات ما بعد الصناعية"، التي ركزت– في عملياتها الإنتاجية– على المعلومة بدلًا من الطاقة، وقد أدى هذا التحول إلى التغيير الجوهري في بنية النظام الرأسمالي؛ لأن الهيمنة فيه لم تعد مقصورة على امتلاك وسائل الإنتاج؛ بل– كذلك– على النظم المعلوماتية والمعرفية، وساعد على ذلك انتشار الحاسوب على نطاق واسع مع بداية ثمانينيات القرن العشرين وظهور مفهوم" مجتمع المعلومات"(بارني، ٢٠١٥: ١٧).

إن" مجتمع المعلومات" هو المجتمع الذي تقوم فيه الشبكات بتشكيل بناه الاجتماعية؛ حيث أسهم التطور التكنولوجي في تغير موازين القوى العالمية؛ فبعد أن كان الصراع الاقتصادي بين الدول الكبرى المهيمنة إلى حد قريب مقصورًا على السيطرة على الطاقة، والتحكم في مصادرها؛ أمسى الصراع– اليوم– متمحورًا حول امتلاك النظم المعلوماتية، إذ أضحت المصدر الرئيس للثروة والسلطة، وتملكها يعني التحكم في مسار أحداث العالم الحديث(عز العرب ٢٠١٧: ١٤٥).

وفي هذا السياق ظهر مفهوم" مجتمع الشبكات" الذي يرادف– أحيانًا– مفهوم" مجتمع المعلومات" مع الهولندي فان ديك Van Dike في عام ١٩٩١م، ومع مانويل كاستلز Manuel castelles عالم الاجتماع الإسباني في عام ١٩٩٦م، وصار مفهومًا واسع الانتشار بفضل الدراسات الكثيرة التي أصبحت تهتم به من زوايا مختلفة، وبفضل التطور الهائل الذي تعرفه وسائل الاتصال الحديثة الأمر الذي أهله ليكون مفهومًا إرشاديًا(باراديم) قادرًا على فهم بعض الإشكالات التي يعج بها المجتمع الحديث، كما يطلق عليه– أيضًا–"المجتمع الرقمي" حيث أن السمة الرقمية لمجتمع المعرفة تعد الخاصية الأشد إثارة في ثورة المعلومات بحكم السهولة التي تستعمل بها الأدوات والتقنيات التكنولوجية(الغزواني، ٢٠٢٠: ١٤٥).

ويتفق كاستلز مع هابرماس- صاحب نظرية المجال العام- في أن مجتمع الشبكات ينشأ من أناس يجتمعون معًا، يتبادلون الآراء والأفكار، ويصلون لقرار بشأن الكيفية التي سيعيشون معا ويعملون بها بشكل جماعي مستقبلًا، وله ثلاث سمات تميزه؛ هي: المشاركة المفتوحة، والمساواة بين مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه دون النظر إلى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية؛ فضلًا عن أي قضية فيه تكون قابلة للنقاش(عز العرب ٢٠١٧: ١٤٥).

ويتميز مجتمع الشبكات- في نظر كاستلز- بالشمولية، كما أنه يعمل- بوصفه مرتبطًا بتاريخ بعض المناطق في العالم وجغرافيتها- على دمج ثقافات عدة ويتطور من خلال تعدد المجالات الثقافية، وينتج من تاريخ مختلف لبعض السياقات المختلفة، كما يؤدي إلى بلورة أنظمه مؤسساتية مختلفة ومتطورة جدًا، أي: يعتمد على التواصل الرقمي خلال المواقع الالكترونيه وغيرت هذه البيئة التواصلية الجديدة في علاقات السلطه كثيرًا حيث أوضح كاستلز نتائج هذا التطور على المجتمعات في كتابه" سلطه التواصل" المنشور في عام ٢٠٠٩ اعتمد كاستلز على تحليل الشبكات وتقنيات التواصل لتطوير نظرية جديدة للسلطة في عصر المعلومات فعلاقات السلطة هي العلاقات المؤسسه للمجتمع بالنسبه للذين هم في وضعية سلطة حيث يشكلون المؤسسات ومعايير المجتمع بتوظيف مصالحهم وقيمهم، وفي هذا السياق يؤكد أن التكنولوجيا والإنترنت تساعد الأفراد على إنشاء فضاءات متحررة نسبيًا من رقابة الدولة، التي أحكمت سيطرتها على الفضاءات العامة، وجعلت من وسائل الإعلام التقليدية أدوات إيديولوجية تخدم بالدرجة الأولى مصالح النخب العالمية (الغزواني، ٢٠٢٠: ١٤٧).

وقد استخدم كاستلز- في وصفه الإمكانيات التي يمنحها الإنترنت للأفراد من أجل التحرر- مفهومًا رئيسًا هو "مفهوم التواصل الذاتي الجماهيري"، والذي عبر فيه عن الكيفية التي تعمل بها وسائل التواصل الحديثة من تحويل الرسائل الفردية

والذاتية إلى رسائل عمومية، يتلقاها ويتفاعل معها جمهور واسع، والأكثر من هذا، أن الأفراد– باعتمادهم على هذه الوسائل– أصبحوا أكثر من ذي قبل– قادرين على صناعة مصادر المعلومة، بعدما كانت القلة– التي تمثل الدولة– هي الفئة الوحيدة القادرة على احتكار المعلومات وامتلاك مصادرها؛ من خلال إحكام السيطرة على وسائل التواصل التقليدية وتتميز ثقافة الإنترنت– بحسب كاستلز– ببنية تتألف من أربع طبقات؛ هي: ثقافة الجدارة التقنية، وثقافة القرصنة، وثقافة التواصل الافتراضي، وثقافة رواد الأعمال، وتنتج هذه الثقافات الأربع معًا قيم الحرية، أو ما أُطلق عليه كاستلز بـ" أيديولوجية الحرية المنتشرة في عالم الإنترنت"(Castells, 2001: 36).

ويلعب" الفضاء الرقمي"– في نظر كاستلز– دورًا محوريًا في تسهيل مشاركة الأفراد أفكارهم ومشاعرهم؛ ومعلومات ليتمكنوا من معرفة من يشاركهم الأفكار، والمشاعر، والهموم نفسها؛ بعيدًا عن أي سلطة أو أي مجال معرفي ويؤكد كاستلز أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لم تعد تضطلع بأدوارها؛ إذ تحول دورها وتدنى عما كانت عليه قبل، وعبر كاستلز عن ذلك بقوله" يتأسس الهيكل الاجتماعي لمجتمع الشبكات حول شبكات تنشطها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الرقمية العالمية القادرة على إعادة تشكيل نفسها؛ وفقًا لتوجه مبرمجيها وهي تجاوز الحدود عبر شبكات كمبيوتر المتصلة عن بعد" (كاستلز،٢٠١٤: ١٠).

ب. نظرية الاستخدامات والاشباعات

بدأ الاهتمام بدراسة الإشباعات المتحققة للجمهور من استخدام وسائل الإعلام في الأربعينيات، في دراسة (هرتزوج Herzog) في عام ١٩٤٢م حول الإشباعات المتحققة من الاستماع إلى المسلسلات الصباحية، وقد استطاع(إلياهو كاتز Elihu Katz) في عام ١٩٥٩م أن يطور مدخل الاستخدامات والإشباعات من خلال تحويل مسار أهداف بحوث الإعلام من معرفة التأثيرات الإقناعية لوسائل الإعلام إلى ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام، في الستينيات، وكانت فكرته الجديدة– آنذاك– تتمثل

في أن جماهير وسائل الإعلام نشيطة ومتوجهة نحو الهدف في سلوكهم لاستخدام وسائل الإعلام، وعارض(ريموند باير Raymond Bauer) مفهوم التأثيرات المباشرة المقبولة– آنذاك– وعرض لفكرة أن الناس تستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية، ومحتواها؛ لإشباع رغبات معينة لديهم؛ إذ يتمثل الفرض الرئيس لمدخل الاستخدامات والإشباعات في أن الجمهور نشط، وأن استخدامه لوسائل الاتصال استخدام موجه لإشباع احتياجاته، وأنه يختار الوسيلة التي تشبع هذه الاحتياجات، ويختار– من بين أنواع المضامين المقدمة في الوسيلة الإعلامية– المضمون الذى يناسبه، ويتوقف هذا الاختيار على بعض المتغيرات الديموجرافية(إحسان، ٢٠٢٠: ١٧٦).

مما سبق، يمكن القول إن أصحاب هذه النظرية كانوا– ولا يزالون– ينظرون إلى المستخدمين على أنهم جمهور نشط، ويتمثل نشاطه قبل وبعد وفي أثناء التعرض؛ حيث يختار الجمهور– قبل التعرض– المحتوى الذى يفي بحاجاته، ويحقق له إشباعات معينة، وأثناء التعرض فإن الجمهور يهتم برسائل معينة ويدركها، ويميز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، وبعد التعرض فإن الجمهور ينتقي المعلومات التي تعرض لها؛ أي: أن للجمهور غاية محددة من تعرضه لوسائل الإعلام، ويسعى إلى تحقيق هذه الغاية؛ من خلال التعرض الاختياري الذى تمليه عليه حاجاته، ورغباته.

وتتحدد حاجات ودوافع تعرض الأفراد لوسائل الإعلام في نوعين من الدوافع؛ الأول: نفعية وتهدف تعرف الذات، واكتساب المعارف والمعلومات والخبرات، وجميع أشكال التعلم بوجه عام، وتعكسها نشرات الأخبار والبرامج التعليمية والثقافية، والآخر طقوسية، وتستهدف إضاعة الوقت، والصداقة، والألفة مع الوسيلة، والهروب من المشكلات، وتتمثل هذه الفئة في البرامج الترفيهية؛ مثل: المسلسلات، والأفلام، والمنوعات، وبرامج الترفيه المختلفة(شتلة ومرعي، ٢٠١٥: ٤).

هذا وتحقق وسائل الاعلام نوعين من الاشباعات؛ هما:

- إشباعات المحتوى، وتتضمن نوعين؛ إشباعات توجيهية تتمثل في الحصول على المعلومات، وتأكيد الذات ومراقبة البيئة، وهى إشباعات ترتبط بكثرة التعرض، والاهتمام بالوسائل، والاعتماد عليها، والآخر: إشباعات اجتماعية ويقصد بها ربط المعلومات التي يحصل عليها الفرد بشبكة علاقاته الاجتماعية؛ حيث يستخدم أفراد الجمهور وسائل الإعلام لتحقيق نوع من التواصل بينهم وبين أصدقائهم وأسرهم؛ من خلال إيجاد موضوعات للحديث مع الآخرين، والقدرة على إدارة النقاش والتمكن المعرفي، والقدرة على فهم الواقع، والتعامل مع المشكلات.
- إشباعات عملية الاتصال ويندرج تحتها نوعان؛ الأول: إشباعات شبه توجيهية، وتتحقق من خلال تخفيف الإحساس بالتوتر والدفاع عن الذات، وتنعكس في مواضيع التسلية والترفيه والإثارة، والآخر: إشباعات شبه اجتماعية، وتتحقق من خلال التوحد مع شخصيات وسائل الإعلام، وتزداد هذه الإشباعات مع ضعف علاقات الفرد الاجتماعية، وزيادة إحساسه بالعزلة(عبد النبي، ٢٠١٩: ٥١).

وتعد التقنيات الرقمية والإنترنت وسيلة اتصال جديدة ومبتكرة يمكن أن تغير حياة الناس تمامًا كما فعل التلفزيون في الخمسينيات والستينيات؛ إذ غير الانترنت حياة الأشخاص، ومكنهم من الوصول إلى معلومات ضخمة، ونشرها، وإنشائها، وتقييمها بسهولة وسرعة، والتواصل مع أشخاص متباعدين في المكان والزمان، وساعد في إعادة تخصيص الأشخاص لوقت أنشطتهم اليومية؛ فالناس يذهبون إلى الانترنت بدافع معين؛ مثل: البحث عن معلومة، أو شراء منتج، أو استخدام البريد الإلكتروني، ....وغيرها، كمايتيح تصميم الإنترنت للمستخدم ممارسة الاختيار، ويقدم له خيار التحكم في اختيار المواقع، والمحتوى، وإعادة زيارة الموقع، وحفظ وتحميل المحتوى ...

إلى ما غير ذلك من خيارات التحكم؛ وبذلك تعد نظرية الاستخدامات والاشعاعات من المداخل الأكثر ملاءمة لدراسة أسباب تعليم المواطنة الرقمية، ودوافعه.

ج. نظرية مجتمع المخاطر

يعد مصطلح" مجتمع المخاطر" من أهم المصطلحات التي ظهرت، ويعد أولريش بيك- أستاذ علم الاجتماع الألماني- هو أول من وضع قضية المخاطر على قائمة جدول أعمال علم الاجتماع المعاصر، ويمكن تعريف مجتمع المخاطر بأنه: المجتمع الذي تتزايد فيه معدلات المخاطر، ويشير- في السياق نفسه- إلى أن مجتمع المخاطر لا يقتصر على المخاطر البيئية والصحية وحدها، بل يشمل سلسلة كاملة من التغيرات المتداخلة في الحياة الاجتماعية المعاصرة؛ مثل: أنماط التوظيف المتغيرة، وانعدام الأمن الوظيفي المتزايد، وتراجع تأثير التقاليد والعادات، واندثار الأسرة التقليدية، وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية، والتطورات التكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات(Beck, 2008: 5).

ويرى أولريش بيك Ulrich Beck أن "مجتمع المخاطرة" قد ظهر مع منتصف القرن العشرين، وهو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، يبحث في كيفية إدارة المخاطر(Risk management) والأخطار بالوقاية والعلاج معًا، وهو ما أوضحه في كتابه" مجتمع المخاطرة" المنشور في عام ١٩٨٦م، مشيرًا إلى أن مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها، وإدارتها، وهو ما أسماه بـ" عقد المخاطرة ؛"أي: مدى القدرة على التحكم في التهديدات، والأخطار الناجمة عن التقنيات التكنولوجية، والقدرة على تجنبها(Beck, 2008: 15).

كما أكد- فيما يتعلق بالتقنيات التكنولوجية أن تكنولوجيا الاتصالات الرقمية- بما تتضمنه من العلاقات الافتراضية- تشكل خطرًا فعليًا على العلاقات الاجتماعية(الحقيقية) فضلًا عن أن توسع شبكة العلاقات الاجتماعية عبر

الفضاءات الإلكترونية قد يحمل- في طياته- مخاطر توسع شبكة العلاقات "الإجرامية " .. وكذا تغذية صراعات ونزاعات إثنية وعرقية ذات بعد ثقافي- ديني؛ مما قد يترتب عليه أيضًا مخاطر أخرى عالمية تمس كل الأفراد والمجتمعات على حد سواء؛ متقدمة كانت، أو متخلفة؛ غنية كانت، أو فقيرة؛ فضلًا عن سرعة انتشارها، ولا يمكن تعويض ما تخلفه من أضرار، ويتطلب التغلب عليها توافق الجهود بين الدول والقوميات(Jarvis, 2007: 24).

بناء على عرض النظريات السابقة يمكن استخلاص ما يأتي:

- يتميز الوقت الراهن بحدوث ثورة رقمية في مختلف مجالات الحياة.
- أفرزت الثورة الرقمية ما أطلق عليه كاستلز" مجتمع الشبكات" وهو يختلف عن المجتمع التقليدي.
- التقنيات التكنولوجية سلاح ذو حدين فعلى الرغم من إيجابيتها إلا أن لها العديد من السلبيات التى يتم الوقوع فيها وأبرزها الترويج للشائعات، وتشويه سمعة الآخرين والسرقات الالكترونيةوتهديد الأمن القومي بنشر الأفكار الهدامة والمتطرفة عبر صفحات التواصل الاجتماعى.
- الاستخدام المتزايد للتقنيات التكنولوجية بين جميع فئات المجتمع.
- تتميز التقنيات التكنولوجية بإشباع حاجات الأفراد من خلال التعرض الاختياري لها.
- ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مواجهة أخطار الثورة الرقمية
- هناك حاجة ملحة لوجود مجموعة من القواعد التي تحكم ممارستنا عند استخدام التقنيات التكنولوجية الأمر الذي يؤكد على أن هناك حاجة ملحة لتعليم المواطنة الرقمية للتعامل بإيجابية مع الثورة الرقمية والتي تمثل" عقد المخاطر" كما أطلق عليها" أولريش بيك".

ثانيًا: ماهية المواطنة الرقمية

من المعروف أن مصطلح المواطنة ليس بالجديد، وتعاظم دور هذا المصطلح في المجتمعات كافة منذ عهد المجتمعات اليونانية القديمة والرومانية والثورات الأمريكية والفرنسية، وفي التسعينيات، ومع ازدياد التأكيد الدولي على أهمية مبادئ الديمقراطية، والحرية، والمساواة؛ غدت المواطنة من أكثر الموضوعات التي تحظى باهتمام عالمي ومع نهاية الألفية الثانية بدأت المجتمعات في التحول نحو العصر الرقمي، وما تميز به من تطور مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرت في مختلف نواحي الحياة، وغيرت من أساليب ممارسة الأعمال والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات؛ بل وصارت من أهم الأسلحة التي تستخدمها الدول المتقدمة لتحقيق المكاسب(Heater, 2004: 6).

وإذا كانت المواطنة الفعالة تمثل– في جوهرها– جملة من الحقوق للمواطن في مقابل جملة من الواجبات على الدولة، وإذا كانت المواطنة تتخذ أشكالًا وصورًا عديدة؛ بما يتفق وطبيعة كل عصر، ومتغيراته، وفي ظل طبيعة، العصر الرقمي، ومتغيرات ، وظهور وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فقد اتخذت المواطنة شكلًا جديدًا وصورًا أخرى، واتخذت حقوقها وواجباتها أشكالًا تتفق وطبيعة الحياة ،ومطالب المواطن في العصر الرقمي، وبما يمكنه من الحياة بأمان من ذلك العصر (الدهشان، ٢٠١٦: ٧٩).

وقد فرق(Choi,2016:567)– في السياق نفسه– بين المواطنة التقليدية والمواطنة الرقمية؛ حيث تختلف المواطنة التقليدية عن المواطنة الرقمية في أن الأولى تشير إلى ممارسة المواطن، يؤدى ما عليه من واجبات مقابل حصوله على حقوقه التى يكفلها له الدستور والقانون، والتى تعبر عن الارتباط والالتزام بينه وبين الدولة، بحيث يندمج فى مجتمع حقيقي تفاعلي، يتعامل فيه الأفراد وجهًا لوجه، من دون أى وسيط، ويشارك مشاركة إيجابية فعالة على المستويات الإنسانية والمجتمعية كافة،

مدفوعًا بقوة انتمائه لهذا الوطن وولائه وحبه له، موضوعها حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الوطن والأرض، حقوق الملكية الفكرية فيها محفوظة، متعلمة من خلال اكتساب قيم تنمو لدى الفرد بشكل مجتمعي، ومن خلال التفاعلات فى المجتمع.

أما المواطنة الرقمية؛ تشير إلى المعايير والمهارات وقواعد السلوك اللازمة لتفاعل الفرد مع شخصيات إفتراضية في مجتمع افتراضي رقمي، يتفاعل فيه الأفراد عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية كوسيط؛ مثل: الحاسوب بمختلف أشكاله، وكذلك شبكة المعلومات؛ مما أدى إلى سهولة التواصل عن بعد، وفى أى مكان فى العالم، كما أنها تحظى بمشاركة عدد كبير من الأفراد، وحقوق الملكية الفكرية فيها غير محفوظة، بدرجة كبيرة، يمكن تعلمها من خلال مقررات، دورات، فتنمو مع التطور العمري(Choi,2016:567).

وقد بُدء التعامل مع هذا المصطلح في أثناء محاولة البحث عن سياسات ناجحة ووقائية تحفيزية، ضد أخطار التكنولوجيا والثورة الرقمية الجديدة، ذلك أن كثيرًا من قيم المجتمعات وأنماط حياة أفرادها قد باتت في خطر شديد ،نتيجة تغلغل آليات الثورة الرقمية في أوصال المجتمعات، فأخذت هذه الأخيرة تدابير وقائية من أجل حماية ما يسمى بـ" الخصوصيات المجتمعية" ،والتي تكون حمايتها حفظًا لكثير من أساسيات هذه المجتمعات، فأصبحت المواطنة إلكترونية، والشعور بحب الوطن رقميًا والتعبير عن الولاء تحول إلى مجموعة إعجابات، وتعليقات، والدفاع عن حمى الوطن ومصالح الوطن بالتنديد الإلكتروني والنشر عبر الفضاءات التفاعلية (سليمان،٢٠٢٠: ٢٩١).

وخلال فترة التسعينيات أصبح مفهوم المواطنة الرقمية من أكثر المفاهيم التي تحظى باهتمام عالمي، ومع تطور العلم وتقدمه وبداية تحول المجتمعات نحو العصر الرقمي؛ خاصة بعد تزايد استخدام المجتمعات المتقدمة لأدوات التكنولوجيا والإنترنت بانتظام في العصر الرقمي؛ فقد أقرت الأمم المتحدة أن الوصول إلى الإنترنت حق

من حقوق الإنسان، وأنه من الضروري تعليم الأفراد كيفية مشاركة غيرهم الأفكار والأحداث عبر الإنترنت وعُرفت المواطنة الرقمية بأنها: ضمان الوصول العادل للتطبيقات التكنولوجية للجميع(Prasetiyo et al, 2021: 1193)؛ مما أكسبها الصبغة العالمية

وفي عام ٢٠٠٠م، حدث تطور مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتج عن التقدم في علوم الحاسبات وشبكات المعلومات، والإنترنت، والمؤتمرات التفاعلية، والأقمار الصناعية، ...وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية، مما أحدث تغيرات في السياقات الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي فرض تنمية قدرات ومهارات المواطنين وقد صاحب ذلك ظهور بعض المشكلات؛ مثل التقاط صور غير مناسبة، وتحميل بعض البرامج بطريقة غير شرعية، .... وغيرها، وانعكس ذلك على مفهوم المواطنة الرقمية حيث بزغت فكرة السلوك القياسي الذي يركز على الاهتمام بضرورة تجنب الضرر المحتمل للتكنولوجيا؛ مثل: تثبيت الحماية من الفيروسات، وإنشاء كلمات مرور للحاسوب، والإهتمام بغرس قيم الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(Richards, 2010: 518)

ومن ثم تطور مفهوم المواطنة الرقمية في عام ٢٠٠١م على يد الباحث الأمريكي مارك برينسكي Prensky Marc، والذي استخدم هذا المصطلح لفئة المتعلمين من الشباب، الذين يتزايد استعمالهم للإنترنت وأجهزة التواصل، وكيفية تعاملهم مع المصادر الرقمية، والمعايير والسلوكيات المرتبطة بهم كمواطنين في المجتمعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت(Prensky, 2001:1)، وعليه عُرِّفت المواطنة الرقمية من قبل مايك ريبيل Mike Ribble عام ٢٠٠٤م بأنها:" الاستخدام السليم والأخلاقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "(ريبيل، ٢٠١٢: ٣٢).

وعرفت اليونسكو المواطنة الرقمية بأنها" القدرة على الحصول على المعلومات والتفكير الناقد فيها واستخدامها بشكل فاعل وأخلاقي، ومشاركة المحتوى مع الآخرين

بطريقة آمنة وأخلاقية، والتنقل عبر الإنترنت وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأمان ومسؤولية، مع إدراك المرء لحقوقه" كما عُرفت المواطنة الرقمية بأنها: إمتلاك المعرفة، وعرض المواقف والمهارات اللازمة لضمان الاستخدام الأخلاقي والآمن والمسؤول لأدوات المعلومات والإنترنت من خلال تغطية العالم المادي والافتراضي بشكل فاعل(Prabhakar and Kumar,2022:66).

وتعد المواطنة الرقمية– في ضوء ما أورده– Curran and Ribble (٢٠١٧) أكثر من مجموعة من القواعد حول ما يمكن وما لا يمكن فعله عبر الإنترنت؛ إذ أنها نظرة شاملة على كيفية حل الأشخاص للمشكلات بفعالية، والمشاركة في المنصات والمجتمعات والشبكات عبر الإنترنت(Curran, Ribble, 2017: 41)، ويؤكد Zafer kuşأن جوهر المواطنة الرقمية هو محو الأمية الرقمية، ويعدها معايير السلوك المناسب، والمسؤول، والصحي المتعلم المتعلق باستخدام التكنولوجيا بما في ذلك محو الأمية الرقمية، والأخلاق، والأمن الرقمي(Kuş et al, 2019: 30).

وفي هذا السياق أشار Hintz وآخرون بأنها: عبارة عن تفعيل لدور الرقابة الذاتية، واستشعار المسؤولية خلال استخدام الأفراد للتقنيات الرقمية؛ لذا فإن المواطنة الرقمية لا تعني ولا تهدف إلى التحكم والمراقبة بالمعنى الذي يصل إلى حد القمع والإستبداد ضد المستخدمين؛ لأن ذلك يتنافى مع قيم الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ لا سيما فيما يتعلق بحرية المستخدمين لتصفح الإنترنت، واستخدام تطبيقاتها وبرامجها فالمواطنة الرقمية تعني إيجاد الوسائل والأساليب والطرق الصحيحة لتوجيه وحمايه جميع المستخدمين؛ خاصة الأطفال، والمراهقين؛ منهم أي: أنها تمثل ببساطه الاستخدام الصحيح والذكي للتكنولوجيا(Hintz et al, 2017: 731).

وثمة علاقة قوية بين مفهوم المواطنة الرقمية، وبين منظومة التعليم؛ إذ أنها تعني بمساعدة المعلمين وأولياء الأمور في فهم ما يجب على الطلاب معرفته في

أثناء تعاملهم مع التطبيقات التكنولوجية، كما أن المواطنة الرقمية ليست أداة تعليمية فحسب؛ بل وسيلة لإعداد الطلاب للانخراط الكامل في المجتمع والمشاركة الفاعلة في خدمة الوطن، وبخاصة في المجال الرقمي(الجزار،٢٠١٤: ٤٠٣)، فهي طريقة لإعداد الطلبة لفهم حقوقهم وواجباتهم الرقمية، وإدراك فؤائد ومخاطر الإنترنت، والتفاعل الذكي والأخلاقي في المجتمع الرقمي، والوعي بالآثار الأخلاقية خلال استخدامهم للإنترنت، خاصة أننا نشهد اليوم الصغار والكبار يُسيئون استعمال وتوظيف التكنولوجيا بكثرة.

وقد وضع شرف والدمرداش (٢٠١٤، ١٣١) ثلاث خصائص لمفهوم المواطنة الرقمية؛ هي:

- الوعي بالعالم الرقمي، ومكوناته.
- امتلاك مهارات الممارسة الفعالة والمناسبة في استخدامات العالم الرقمي بآلياته المختلفة.
- اتباع القواعد الخلقية التي تجعل السلوك التكنولوجي للشخص يتسم مقبولًا اجتماعيًا.

بينما أشار جمال الدهشان (٢٠١٦، ٨١) إلى ثلاث خصائص لمفهوم المواطنة الرقمية ؛هي:

- المواطنة الرقمية تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات والالتزامات؛ فيما يتعلق بالتقنيات الرقمية.
- أن نشر ثقافة المواطنة الرقمية في مجتمعاتنا من خلال التربية المنزلية والمناهج التعليمية في المدرسة والجامعة أصبح من أساسيات الحياة، وضرورة ملحة يجب أن تتحول إلى مشروعات وبرامج تربوية بالتعاون مع مبادرات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية؛ حتى نتمكن من حماية

مجتمعاتنا من الآثار السلبية المتزايدة للتكنولوجيا، وتحفيز الاستفادة المثلى منها؛ للمساهمة في تنمية مجتمع المعرفة، وبناء الإقتصاد الرقمي الوطني.

- أن المواطنة الرقمية تحاول الإجابة عن عدة تساؤلات، كيف سنحمي أنفسنا وأبناءنا من التخريب والحروب والجريمة الرقمية، ومن الأضرار: الصحية، والاجتماعية، والإقتصادية والتى يمكن أن تنجم عن الاستخدام غير الرشيد للتقنية الرقمية؟ وإلى أي مدى يمكن أن نترك للتكنولوجيا الرقمية التدخل بشكل سافر في اتخاذ عديد من القرا رات المتعلقة بشؤون حياتنا المختلفة؟ وكيف نتصور نوعية عمل الشبكة ونوعية خدماتها؟ وكيف نحافظ – مستقبلًا– على أسرارنا ومعطياتنا؟ ومن يكون المسؤول عن توفير هذه الحماية؟ وكيف نتعامل بمرونة وفاعلية مع تلك التكنولوجيا وتقنياتها؟.

مما سبق يمكن التوصل إلى الاستخلاصات الآتية حول المواطنة الرقمية:

- المواطنة الرقمية تضمن للفرد حقوقًا، وحريات، وواجبات محددة.
- المواطنة الرقمية يمكنها أن تقدم مساهمات اجتماعية؛ مثل: مساعدة الآخرين في حل المشكلات.
- تتضمن المواطنة الرقمية جانبين؛ هما: التعامل مع مخاطر التقنيات التكنولوجية والشبكات؛ فضلًا عن بناء فضاءات ومجتمعات آمنة.
- هناك ضرورة لتدريب الطلاب على الالتزام بمعايير السلوك المقبول عند استخدام التكنولوجيا بالمدرسة، أو المنزل، أو أي مكان آخر؛ لإعدادهم لمجتمع تسوده بالتكنولوجيا.
- يتم تعليم المواطنة الرقمية على حسب المرحلة العمرية.
- يحتاج المعلمون وأولياء الأمور ومشرفو التكنولوجيا إلى معرفة أساسيات المواطنة الرقمية؛ فهم المسوؤلون عن تنشئة المواطن الرقمي.

- المواطنة الرقمية تعد غاية من غايات العملية التعليمية، ومطلبًا أساسيًا في التعليم؛ بل وضرورة ملحة في ظل التطورات الراهنة؛ لتنشئة جيل تقوده ثقافة المعرفة والتعلم في بيئة آمنة.
- يجب أن يمتلك المواطن الرقمي مجموعة متنوعة من المهارات، أبرزها: مهارات التواصل، وجمع المعلومات(القدرة لتجميع المعرفة في شكل جديد)، ومحو الأمية الرقمية.

مما سبق يمكن القول إن مفهوم المواطنة الرقمية تدرج من مجرد تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية؛ مثل: الحاسوب، والهواتف النقالة، وباستخدام شبكة المعلومات كوسيط للتواصل مع الآخرين باستخدام البريد الالكتروني، والمدونات، والمواقع، ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي؛ إلى مجموعة من الأساسيات التي يجب على الأفراد– على اختلاف أعمارهم– معرفتها، وتوظيفها، والالتزام بها؛ ليصبحوا مواطنين مسؤولين اجتماعيًا عن استخدام التكنولوجيا؛ أي: توجيه الأفراد نحو منافع التقنيات الحديثة، وتجنب مخاطرها.

وعليه تعرف المواطنة الرقمية إجرائيًا بأنها: أسلوب يساعد المعلمين والقادة في فهم ما يجب أن يعرفه الطلاب في أثناء استخدام التقنيات التكنولوجية والشبكة العنكبوتية الاستخدام الأمثل، والتركيز على توعيتهم بالأخلاقيات والمسؤوليات الرقمية، وتدريبهم على استخدام التقنيات الرقمية، والالتزام بضوابط السلوك المقبول؛ بهدف تنشئة جيل يتعامل مع التقنية بشكل إيجابي وفاعل وآمن.

ثالثًا: أهمية المواطنة الرقمية

تلعب المواطنة الرقمية دورًا بارزًا في إعداد المواطن الواعي بالقضايا: الثقافية، والاجتماعية، والإنسانية، ذات الصلة بالتكنولوجيا؛ مثل: الممارسة الآمنة والاستخدام المسؤول القانوني الأخلاقي للمعلومات والتكنولوجيا، واكتساب السلوك الايجابي لاستخدام التكنولوجيا؛ لذا حظيت المواطنة الرقمية بإهتمام كثير من المنظمات الدولية

المهتمة بتعزيز التعلم الأكثر صلة بالعصر الرقمي؛ لتشجيع المشاركة الإلكترونية الأكثر أمنًا.

وعلى سبيل المثال، حوت أحدث معايير التكنولوجيا التي طورتها الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم (ISTE) فئة رئيسة حول المواطنة الرقمية، تفرعت عنها معايير الاستخدام الآمن والقانوني والمسؤول للمعلومات والتكنولوجيا، وبخاصة الداعمة التعلم، والتعاون، والانتاجية(القحطاني، ٢٠٢١: ٥٨٤) وقد أشارت دراسات: (Lyons,2012:40)؛ و(الحصري،٢٠١٦: ١٠٢)؛ و(الملاح،٢٠١٧: ٤٦)، إلى أن أهمية المواطنة الرقمية تتمثل في ما يأتي:

أ. فهم طبيعة العالم الرقمي، وسبل التعامل معه، وفهم القضايا والمشكلات الاجتماعية والثقافية الموجودة فيه، وتعرف سبل التعامل معها.

ب. إعداد مجتمع مؤهل للتعامل مع القضايا الإلكترونية، ونشر ثقافة الأمن الإلكتروني بين مختلف المراحل العمرية في المجتمع.

ج. تنمية السلوك الايجابي لاستخدام التكنولوجيا، والذي يمتاز بالتعاون، والتعلم، والانتاجية.

د. تعزيز احترام مفهومي: الخصوصية، وحرية التعبير في العالم الرقمي.

هـ. أنها تساعد الطالب في التعلم الذاتي، والتنمية الذاتية لشخصياتهم، والتعلم مدى الحياة؛ فالمواطنة الرقمية– بهذه الصورة– لا تتوقف عند حد المدرسة؛ بل تتخطى ذلك لتصبح سلوكًا يلازم الفرد في أي زمان ومكان.

و. أداة تساعد المعلمين في الاشتراك مع الطلاب في مناقشات مرتبطة بمواقف حقيقية في الواقع

ز. تحمي المواطن الرقمي من الجرائم المرتبطة باستخدام أجهزة التكنولوجيا الحديثة، مثل: اختراق حسابات البنوك، والتطرف والإرهاب الإلكتروني، والجاسوسية.

ح. الابتعاد عن جنوح المستخدمين عن الإطار الأساسي لاستخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة؛ وتجنب مخاطرها الممثلة في: المخدرات الرقمية، الإدمان الالكتروني، وإهمال المهام الاجتماعية، وتجنب ضياع معظم الوقت أمام الشاشات الالكترونية؛ مما يؤثر على الناتج العام.

ط. تلافي ظهور بعض الأمراض العضوية بسبب المغالاة في استخدام أجهزة التواصل الحديثة؛ مثل: جفاف العينين، وآلام المفاصل من الجلوس الخطأ، وكذلك الأمراض النفسية؛ مثل: النطواء والعزلة.

ي. الممارسة الآمنة والاستخدام المسؤول والقانوني والأخلاقي للمعلومات والتكنولوجيا؛ فالمعرفة بمحاور المواطنة الرقمية تحمي المواطن الرقمي من الوقوع تحت طائلة القوانين الرقمية.

رابعًا: التحديات المعاصرة التي تفرض الاهتمام بتعليم المواطنة الرقمية

للمواطنة الرقمية أهمية كبرى في جميع المجتمعات؛ نظرًا لحاجة الأفراد- في جميع المراحل العمرية- لاستخدام التقنيات التكنولوجية والانترنت في مجالات عدة؛ سواء في التعليم، أو الترفيه، أو كوسيلة للتواصل مع الأصدقاء، أو في المعاملات اليومية الحكومية منها والخاصة،... وغيرها؛ الأمر الذي جعل هناك ضرورة ملحة لنشر قواعد وضوابط التعامل الرشيد مع تلك التقنيات بين الأفراد حتى يكونوا قادرين على استخدام التكنولوجيا بشكل يحميهم ويحمي خصوصيتهم، ويحترم القوانين وحقوق الآخرين وحرياتهم الانسانية ويتمكنوا من تجنب الآثار السلبية المتزايدة للتكنولوجيا مع تعزيز الاستفادة المثلى منها وهناك تحديات عدة تفرض على المجتمعات تعليم المواطنة الرقمية لعل من أبرزها ما يأتي:

أ. توجه المؤسسات الحكومية في الكثير من الدول إلى التحول الرقمي: اعتمدت كثير من الدول على التقنية الرقمية في جميع مناحي الحياة، والذي تجني من خلاله العديد من المكاسب الاقتصادية، وإن كان سيصحب ذلك العديد من

الجرائم الالكترونية إذا لم يصاحب هذا التطور والتحول توعية في الاستخدام(سليمان،٢٠٢٠: ٣٠١) فعلى سبيل المثال: هناك عدة صفحات لكثير من المؤسسات في مصر مثل رئاسة مجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، والمجلس الأعلى للجامعات، والسجل المدني، والبنوك... وغيرها؛ للتواصل مع أفراد المجتمع لتلقي الشكاوي أو تلقي معلومات والاجابة عن الاستفسارات؛ بغرض توفير الوقت، وسرعة الأداء، وتنظيم العمل فضلًا عن مواكبة الاتجاه العالمي في التوجه نحو التحول الرقمي إلا أنه ظهرت الكثير من المشكلات منها: في المجال الاقتصادي شيوع بعض الجرائم مثل: اختراق حسابات البنوك، والتطرف، والارهاب الالكتروني، والجاسوسية، وانتحال شخصيات والتعرض لمحاولة ابتذاذ من مجهول... وغيرها.

ب. تزايد أعداد مستخدمي الانترنت: إن مجتمعنا اليوم يتحول بشكل متزايد إلى مجتمع رقمي، فقد أصبح أغلب الأفراد يستخدموا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة بكثافة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية ولم يعد استخدام تلك التقنيات قاصرًا على طبقة الأثرياء أو الباحثين في المجتمع وحدهم ولم يعد قاصرًا على شريحة عمرية محددة ولم يعد قاصرًا على مجال محدد كالحصول على معلومات أو الترفيه؛ بل وشمل مجالات متنوعة وفي هذا الصدد فقد أشارت الإحصاءات إلى أنه بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم- وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٢٣م- (٥,١٦) مليار شخص، وهذا الرقم يعادل تقريبًا(٦٤,٤ %) من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم(٨) مليار فرد، كما أشار تقرير "Digital Report 2023"الصادر في يناير ٢٠٢٣م عن موقع DataReportal، الذي يصف الحالة الرقمية في مصر إلى أنه قد بلغ معدل

انتشار الإنترنت في مصر– في عام ٢٠٢٢م(٧٢.٢ %) على حين بلغ عدد مستخدمي الإنترنت– في مطلع عام ٢٠٢٣ م–(٨٠,٧٥) مليون مستخدم بمعدل زيادة(١,٢) مليون بنسبة(١,٦ %) عن عام ٢٠٢٢م (DataReportaL,2023: https://n9.cl/ffuf4)، ويرتبط هذا الاستخدام الواسع بجملة من المخاطر تتمثل في:

- **معاناة الفرد كثيرًا من المشكلات الصحية والبدنية:** وتنتج عن الاستخدام الخطأ للتقنيات التكنولوجية عديد من المشكلات الصحية، أبرزها: آلام العضلات، وفقدان الوزن، وأمراض الضغط والسكر، وإجهاد العين، والانطواء، والعزلة الاجتماعية، وفقدان التركيز، والتوتر العصبي، و لهذا فإن المواطنة الرقمية جاءت لترسم قواعد سلوكية تعالج المشكلات، وتوضح الاحتياطات الواجب اتباعها في التعامل مع التكنولوجيا(شعبان، ٢٠٢٠: ١٤٥٣).
- **خروج العلاقات الافتراضية عن السيطرة:** فليست هناك سلطة مركزية عبر شبكات التواصل الاجتماعي توجه حديث كل فرد؛ فالمجتمعات الافتراضية كلها لامركزية؛ فقد يكون للمجتمع الافتراضي أكثر من مركز في موضوع الاهتمام الواحد، وهذا المركز ليس حكرًا على فرد معين؛ ولكنه يخضع لتبادل الأفراد المشاركين في الحوار؛ فضلًا عن أن الفرد الذي ينخرط في هذه التفاعلات له الحق في أن يخفي نفسه تحت مسميات مختلفة أو ينفصل من هويته، وأحيانًا يدخل التفاعلات باسم وهمي فلا يستطيع المشارك في هذه التفاعلات أن يعرف من الذي يتحدث معه(الجزار،٢٠١٤: ٤٠٥).
- **اضمحلال دور الدولة وذوبان وتلاشي هذا الدور تدريجيًا:** في ظل التنامي المستمر والسريع للإعلام الدولي الذي يخترق الحواجز والحدود في العصر الرقمي، انتشرت قيم العنف والجنس والجريمة، وسطو المال في أوساط الدول النامية، وتزايدت الفجوة بشكل حاد بين من لديهم إمكانات الحصول على

التكنولوجيا الرقمية، ومن لا يملكون هذه التكنولوجيا؛ فضلًا عن وضعف القدرة على تحصين الفرد من الغزو الفكري القادم من الآخر(علي، ٢٠١٨: ٤٩٢).

تنامي ظاهرة ما يسمى بـ" الفرانكو آراب": وهي لغة هجين مكونة من حروف وأرقام انجليزية بنطق عربي عامي، يستخدمها من قطاع عريض من مستخدمي الشبكة العنكبوتية، وهي أكثر شيوعًا بين فئة الشباب، ويعد البعض استخدامها تمردًا من الشباب على النظام الاجتماعي، فاستخدامها يمثل رغبة الشباب في وجود لغة تعبر عنهم، وتخصهم، وتكون بمثابة تحدٍ لما يراه المجتمع، كما يعزى البعض استخدامها إلى إخفاق النظام التعليمي في تعليم اللغة العربية الفصحى(عبد القوي، ٢٠١٦: ٢٤٣).

- **خلق روح التمرد والحركات الثورية والتحررية:** حيث يستطيع الفرد أن يعبر عما يريد خارج الضوابط التقليدية للمجتمع، وخاصة في المجتمعات السلطوية؛ فقد فتح المجتمع الافتراضي مجالًا جديدًا للعلاقات القائمة على الحرية، ومن ثم أصبحت الشبكة العنكبوتية وتجمعاتها الافتراضية تشكل آلية رئيسة تسهم في تقارب المسافات، والاهتمامات، والاتفاق على مناهضة بعض القضايا أو المطالبة ببعض الحقوق كما تشير الدراسات إلى أن لروح التمرد التي يتسبب فيها الإعلام الرقمي؛ آثارًا سلبية في خفض الروح الوطنية لدى النشء تتضح في انخفاض مستوى الارتباط بحب الوطن، أو الخدمة العامة، وعندما تنخفض الروح الوطنية يكثر الفساد، والإهمال، وضعف الإنجاز(بدوي، ٢٠٢٢: ٤٥).
- **الأمية الرقمية:** ويراد بها ضعف القدرة على التعامل مع التقنيات الرقمية بسبب ضعف معرفة القواعد والضوابط التي تحكم المجتمع الرقمي، وتدني مهارات تحليل البيانات والمعلومات، وتقويمها، واختيار الصواب من بينها، ونقدها. أي: أن محو الأمية الرقمية يعني تعليم الفرد ممارسات المواطنة الرقمية التي تجعل السلوك التكنولوجي للشخص يتسم بالاستخدام الآمن، والقانوني، والمسؤول

للمعلومات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المقبولية الاجتماعية في التفاعل مع الآخرين.

ويطلق على الفرد الذي يملك وعيًا ومعرفًة بالتكنولوجيا مع القدرة على تطبيق تلك المعرفة على سلوكيات وعادات وأفعال يمكن- من خلالها- ممارسة السلوك القانوني، والأخلاقي، والمسؤول مع التكنولوجيا نفسها، أو مع الأشخاص الآخرين، وإظهار الاتجاهات الإيجابية تجاه التكنولوجيا الداعمة التعاون، والتعلم، والإنتاج؛ مصطلح" المواطن الرقمي"(Isman& Gungoren, 2014:73).

والمواطن الرقمي- وفقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي(OECD)- هو الشخص المتمكن من استخدام التكنولوجيا للمشاركة في الأنشطة: التعليمية، والثقافية، والاقتصادية، والقادر على تطوير مهارات التحليل والتفكير الناقد في الفضاء الإلكتروني والملم بلغة القراءة والكتابة، واستخدام الرموز، وتوظيفها بكفاءة في العالم الرقمي، والمتابع المستمر للتحديثات التي قد تشوب بيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمتمكن من إداراتها بشكل فعال ويظهر السلوك الأخلاقي في استخدام التقنيات التكنولوجية، واحترام الخصوصية، وحرية التعبير عن الرأي في العالم الرقمي(OECD, https://n9.cl/j9ghls)

وأتفقت دراستا(أبو النجا،٢٠٢٢: ٤٦٩) و(القحطاني، ٢٠١٨: ٦٢) مع خصائص المواطن الرقمي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي(OECD) وأضافت لها جملة من الخصائص الأخرى كما يلي:

أ. متمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب. واعٍ بالعالم الرقمي، ومكوناته.

ج. ملتزم بالأمانة الفكرية.

د. متحكم في الوقت الذي يقضيه في استخدام الوسائط الرقمية.

هـ. مستخدم جيد لمهارات التفكير الناقد في الفضاء الإلكتروني.

و. عالم بالتحديات التي يجابهها في بيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتمكن من إدارتها بشكل فعال.

ز. محترم الخصوصية وحرية التعبير في العالم الرقمي.

ح. محترم الثقافات والمجتمعات في البيئة الافتراضية.

ط. مدرك لكثير من المعتقدات الفاسدة التي تنتشر في البيئة الرقمي.

مما سبق يمكن الإشارة إلى أنه قد صار ضروريًا تعريف الأفراد– في المراحل العمرية– المختلفة بالتقنيات الرقمية الحديثة، واستخداماتها، وتأثيراتها عليهم، وعلى الآخرين؛ فضلًا عن إكسابهم المهارات اللازمة لاستخدامها بأمان، وتنمية معارفهم بالحقوق والالتزامات والواجبات الرقمية، وتنمية وعيهم بالمشكلات التي يمكن أن تترتب على الاستخدام الخطأ للتقنيات الرقمية وطرق وأساليب التغلب عليها، أو بصورة أخرى: تعليم الفرد ليصبح مواطنًا رقميًا وهنا يواجهنا سؤالان، الأول: ما أبعاد المواطنة الرقمية؟ والآخر: ما المؤسسة التربوية المنوط بها االاضطلاع بهذا الدور؟ وهو ما سيعنى به– تفصيلًا– فيما يأتي:

خامسًا: أبعاد المواطنة الرقمية

أشار (Ribble,2014: 88) إلى أن المواطنة الرقمية تتشكل من ثلاث فئات من القيم الرئيسة؛ هي: الاحترام، والتعليم، والحماية، وأن اكتساب هذه القيم أمر حيوي وضروري لإعداد المواطن الرقمي الصالح وتتحقق هذه القيم من خلال جملة من الأبعاد أو المؤشرات التي يمكن قياسها كما يلي:

أ. قيم احترام النفس والآخرين، والمتضمنة: الوصول الرقمي والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي.

ب. قيم حماية النفس وحماية الآخرين، والمتضمنة: الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والأمن الرقمي، والصحة والسلامة الرقمية.

ج. قيم تعليم النفس والتواصل مع الآخرين، والمتضمنة: الاتصال الرقمي، محو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية.

مما سبق يمكن القول إن هناك تسعة أبعاد يجب على الأفراد اكتسابها لتشكيل قيم المواطن الرقمي الذي يتحلى بقيم: الاحترام، والتعليم، والحماية، وهي شاملة ومترابطة ومتسقة مع بعضها البعض لمساعدة الأفراد في الاستخدام الآمن والفعال للتكنولوجيا وقد أوضحت دراسات منها: دراسة(Bailey& Ribble,2007:10)؛ و(شلتوت،٢٠١٦: ١٠٤)؛ و(السيد،٢٠١٦: ١٢٩)؛ و(الدهشان،٢٠١٦: ١٥) كيفية تحقيق كل بعد منها كما يأتي:

أ. **الوصول الرقمي:** يعني المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، ويتم من خلال أن يكون لكل فرد في المجتمع الرقمي ما يؤهله للمشاركة بشكل كامل، والتأكيد على تكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد من دون تمييز فيما يتعلق بالتكنولوجيا. ومن هنا فإن نقطة الانطلاق في "المواطنة الرقمية" هي العمل على توفير الحقوق الرقمية المتساوية، ودعم الوصول الإلكتروني، ومن ثم فإن الاستبعاد الإلكتروني يجعل من العسير تحقيق النمو والازدهار؛ إذ إن المجتمع يستخدم هذه الأدوات التكنولوجية بزيادة مستمرة، وفي مجالات متعددة.

ب. **التجارة الرقمية:** يقصد بها بيع وشراء البضائع إلكترونيًا، واستخدام محركات البحث لإيجاد أفضل العروض في الشراء، والتعرف طرق كشف سلامة المستهلك في عمليتي: البيع والشراء، وتعني- أيضًا- الوعي بعمليات الدفع واستلام الأموال وفيما يتعلق بهذا البعد، يجب على مستخدمي التقنيات التكنولوجية أن يدركوا أن القسط الأكبر من اقتصاد السوق يتم عبر القنوات التكنولوجية، حيث تُوظف التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية داخل عالم الاقتصاد من بيع، وشراء، وتبادل سلع بصورة قانونية ومشروعة في

الوقت نفسه، كما ظهر على ساحة المعاملات قدر مماثل من المنتجات والخدمات التي تتعارض مع قوانين ولوائح بعض الدول، والتي تضم عددًا من الأنشطة؛ من بينها: تنزيل البرمجيات بدون ترخيص ... وغيرها؛ لذا لا بد أن يكون مستخدمو التكنولوجيا على وعي بضوابط وقواعد هذه العمليات ليصيروا مستهلكين فاعلين في عالم الاقتصاد الرقمي؛ الأمر الذي يتطلب نشر ثقافة التجارة الرقمية بين الأفراد.

ج. **الاتصال الرقمي:** يعني التبادل الإلكتروني للمعلومات؛ فالاتصالات الرقمية مثل: البريد الإلكتروني، والهواتف النقالة، والرسائل الفورية تساعد في التواصل مع الأشخاص والمنظمات، والتعارف عن بعد، وممارسة الخدمات الشبكية دون النظر إلى خلفياتهم السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الجنسية والعرقية، وهنا يجب عليهم فهم وانتقاء ما يجب تبادله من معلومات، وما لا يجب تبادله لئلا يقعوا تحت طائلة القانون؛ الأمر الذي يتطلب أن يتحلى الأفراد بمهارات التحليل، والتفكير الناقد، ومهارات اتخاذ القرار المناسب في اختيار الأصلح من المتاح من الاتصالات الرقمية، وإدراك كيفية استخدامها بكفاءة.

د. **محو الأمية الرقمية:** ويعبر عنها أيضًا بمصطلح" الثقافة الالكترونية"، وتعني: تثقيف الأفراد، وتعليمهم– رقميًا– ما يحتاجونه من التكنولوجيا؛ بما يمكنهم من استخدامها بالشكل المناسب، والاستفادة من إيجابياتها، وتجنب سلبياتها، ويعمل ذلك على محو الأمية المعلوماتية، وتوظيف هذه التقنية في خدمة نفسه ومجتمعه ووطنه، وباكتساب هذه الثقافة يرتفع عنه وصف الأمية الرقمية، وتتمحور الثقافة الرقمية على عمليتي: التعليم، والتعلم، اللتين يهدفان إلى يهدف إلى إكساب الأفراد مهارة الاستفادة من العالم الرقمي،

وأدواته، وقدرته على التحقق من الوصول إلى المعرفة، والتحقق من دقة المعلومات، وصوابها.

ولم يعد مفهوم الأمية– اليوم– مقصورًا على قدرة الشخص على القراءة والكتابة؛ بل تعدى ذلك إلى البعد الرقمي وأضحى محو الأمية الرقمية هدفًا تسعى الدول لتحقيقه لبناء مجتمعات معرفة حديثة ومتطورة عن طريق اكساب شعوبها المهارات الأساسية التي تمكنهم من التعامل مع التقنيات التكنولوجية في حياتهم اليومية.

هـ. **قواعد السلوك الرقمي:** ويعبر عنها كذلك بمصطلح" اللياقة الرقمية، والإتيكيت الرقمي"، والمراد بها التزام كل من يدخل المجتمع الرقمي بالقيم، والمبادئ، ومعايير السلوك الأخلاقي الحسن في أثناء تعاملاتهم الرقمية، بما ينشئ مواطنًا رقميًا صالحًا مسؤولًا، ويتأكد ذلك مع التقنية التي أصبحت مستخدمة في جميع جوانب الحياة، وتؤكد الجزاءات على حرمان المستخدمين– حال مخالفتهم السلوك الصواب– من التطبيقات الرقمية.

ومن بين السلوكيات الرقمية التي يمكن تدريب الأفراد عليها أن تكون الرسائل الالكترونية قصيرة ومحددة، والتأكد من القواعد اللغوية؛ درءًا لسوء الفهم، وعدم كتابة أي شئ خاص لا نريد نشره ومشاركته، وعدم نشر أي معلومات شخصية أو أي معلومات تخص الآخرين من دون تصريح منهم بذلك، واحترام آراء الآخرين، ومناقشتهم معهم بأسلوب لائق، والبعد عن لغة التحريض؛ فضلًا عن التأكد من مصادر المعلومات قبل نشرها(El-Deeb, 2021: 29).

و. **القوانين الرقمية:** تعني القوانين التشريعية التي تحكم استخدام التقنية، والتي يتعرض مخالفها لعقوبة قانونية، ويعالج محور القوانين الرقمية الأخلاقيات المتبعة داخل مجتمع التكنولوجيا، ويقع تحت طائلة هذه القوانين كل من استخدم التكنولوجيا استخدامًا غير أخلاقي، أو ارتكب جرائم رقمية؛ مثل:

اختراق معلومات الآخرين، أو تحميل ملفات خاصة- كالهويات، و الممتلكات، ...- بهم بشكل غير مشروع ، وإنشاء الفيروسات الضارة بالأجهزة، أو التجسس، أو ارسال الرسائل الغير مرغوب فيها.... وغيرها كل هذا يعد عملًا منافيًا للأخلاق، ومن هنا توجد عدة قوانين سنها المجتمع الرقمي لا بد من معرفتها والعمل بها.

ز. **الحقوق والمسؤوليات الرقمية:** تُعنى بالحريات التي يتمتع بها الجميع في العالم الرقمي، حيث يسمح للمستخدمين بالتمتع ببعض الحقوق التي تتيح لهم التعبير- بحرية- عن آرائهم، كما تضمن لهم القدرة على تداول المعلومات والبيانات في البيئة التي يعيشون فيها، وحق الوصول إليها واستخدامها، كذلك يتصل بحقوق المواطنة الرقمية الحق في الاتصال من دون تحديد الهوية،على أن تكون ملتزمة بقواعد السلوك السابقة والتي لا تجعل من الحرية حرية مطلقة يتجاوز- معها- المواطن الرقمي الحقوق والأخلاقيات العامة وتقابل هذه الحقوق مسؤوليات على المواطن الرقمي، يلتزم ويعمل بها؛ فلكي يكون المواطن مواطنًا رقميًا مشاركًا فاعلًا؛ فلا بد أن يلتزم بالسلوك اللائق والقوانين الرقمية في أثناء استخدامه التكنولوجيا.

ويمكن تحديد أهم الحقوق التي ينبغي تدريب الأفراد عليها في: حرية الكلام والتعبير، حق الاتصال، والوصول إلى المعلومات والبيانات، حق ملكية العمل الفكري، وحق خصوصية المعلومات والحفاظ على أمن المعلومات الخاص بالمواطن وتتمثل المسئوليات في: الإذعان للقواعد والقوانين الشرعية المنظمة لاستخدام مصادر المعلومات في المجتمع، والاعتراف بالملكية الفكرية للآخرين، وتقديرها، والتأكد من أمن المعلومات التي يستخدمها، والبعد عن كل تصرف يؤدي إلى ضياع الموارد ويمنع الآخرين من استخدامها، واحترام الحقوق الخاصة بالجميع، والتصرف بشكل أخلاقي(جمال الدين،٢٠٠٩: ١٥٥).

ح. **الصحة والسلامة الرقمية:** ويعني ذلك نشر الوعي، والثقافة، والإرشادات، والاحتياطات حول الصحة النفسية والبدنية في عالم التكنولوجيا الرقمية، وأن يكون مستخدموها على وعي بالمخاطر الجسدية من جراء استخدامها، خاصة مع ما نراه- اليوم- من استخدام شرائح المجتمع للإنترنت على نطاق موسع وعليه تعد موضوعات: الصحة البصرية، وأعراض الإجهاد المتكرر، وإدمان الإنترنت وتأثيره على الصحة البدنية والنفسية؛ من أهم القضايا التي يجب العناية بها في عالم التكنولوجيا الحديث.

ط. **الأمن الرقمي:** ويعبر عنه بمصطلح" الحماية الذاتية"، ويعني: الإجراءات التي تضمن الوقاية والحماية الإلكترونية لمعلومات المستخدم التي يجب أن يتخذها جميع مستخدمي التكنولوجيا؛ لضمان سلامتهم الشخصية، وأمن شبكاتهم من أخطار الفيروسات، وسرقة المعلومات،.... وغيرها من المخاطر التي تهدد أمن مستخدمي التقنية، فالمجتمع الرقمي لا يخلو- كأي مجتمع- من أفراد ينتهكون القواعد، والقوانين؛ مما يجعل الحاجة مسيسة إلى تعليم الأفراد اتخاذ كافة التدابير اللازمة بهذا الخصوص، ومن هنا يجب أن يتوافر لدى الأفراد معرفة ببرامج الحماية من الفيروسات، وآلية الاحتفاظ بنسخ احتياطية لبياناته، وبرامج مكافحة التجسس التي تنتهك الخصوصية في الفضاء الرقمي، وهذه البرامج تعد بمثابة الدرع الواقي لمستخدمي التكنولوجيا الرقمية.

ويتضح مما سبق أن العصر الرقمي الذي نعيشه يحتم على الجميع أن يكون لديهم وعي كاف بأبعاد المواطنة الرقمية، والتي تشكل- مجتمعة- العناصر الأساسية التي يجب أن يكتسبها الأفراد- وفقًا لحاجتهم، ومرحلتهم العمرية- ليصبحوا مواطنين رقميين ؛ وذلك لأنها تؤسس للاستخدام والتواصل الصحيحين، وتحفظ أمن وهوية الأفراد في البيئة الرقمية، وتضمن تمكنهم من مهاراتها، والاستفادة من تطبيقاتها في

الحياة العملية من دون مشكلات، أو معوقات، أو تهديدات تؤثر سلبًا عليهم من أي جانب.

ومن هنا اتجهت الأنظار إلى المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية، وتأثيرها- بما تملكه من أدوات، وآليات، وكوادر بشرية قادرة على تشكيل الطالب- قيميًا، وسلوكيًا- على طلاب المراحل كافة؛ بوصفها المسؤولة عن إعداد الطلاب تربويًا واجتماعيًا، ومن ثم كان لزامًا على المدرسة الاضطلاع بدورها الحيوي في إكساب الطلاب الأبعاد اللازمة ليصبحوا مواطنين رقميين.

سادسًا: الدور التربوي للمعلم في إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية:

اهتمت جميع الدول بإعداد المواطن الرقمي الذي يستطيع التعامل مع العالم الرقمي بأمان وفاعلية، وتعد نقطة البداية الوثيقة التي أصدرتها الرابطة الأمريكية للتعليم العالي في عام ١٩٩٤م مشروع دستور لأخلاقيات مجتمع المعرفة يتناول حقوق المواطن الإلكتروني ومسؤولياته إذ حُددت فيها القضايا الأساسية، والكيفية التي يتم بها الاستخدام الملائم للكمبيوتر والشبكات، وكذلك تقرير" سلامة الشباب على الانترنت" والذي جاءت ضمن توصياته ضرورة تعزيز المواطنة الرقمية في التعليم كأولوية وطنية، وكذلك ضرورة تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية؛ لتمكين الطلاب من أبعاد المواطنة الرقمية(Ribble,2012: 149).

وعليه تقع على المؤسسات التعليمية مسؤولية كبرى تتمثل في إكساب الطلاب المهارات، والسلوكيات؛ ليصبحوا مواطنين رقميين، وذلك بإدراج مجالات المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين على تدريس تلك المجالات ،وتوفير بيئة مدرسية تقنية داعمة، تمكن الطلاب- من خلالها- من المشاركة في أنشطة العالم الرقمي.

كما أكد الاتحاد الأوروبي في توصياته لعام ٢٠١٨م بشأن المهارات الأساسية لما يُطلق عليه" التعليم مدى الحياة"، أن المهارة الرقمية تتعلق

باستخدام التكنولوجيا، والتعامل معها بثقة وبشكل ناقد ومسؤول؛ من أجل التعلم، والعمل، والمشاركة في المجتمع(مجلس الوزراء، https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/698).

ويمكن تصنيف الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدريس المواطنة الرقمية إلى اتجاهات ثلاثة: الاتجاه الأول: يركز على دمج مفهوم المواطنة الرقمية في النظم التعليمية لتدريس موضوعات خاصة بالمواطنة الرقمية للطلاب في المدارس في إطار تدريس مقرر التربية الرقمية، ويتبنى هذا الاتجاه كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. والثاني: يركز على تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب أولياء الأمور، والمعلمين عليها؛ وفق خطة وطنية متكاملة، وتتبنى هذا الاتجاه أستراليا والأخير: يركز على دراسة إحدى قضايا المواطنة الرقمية؛ كالسلامة والأمن الرقميين ويتبنى هذا الاتجاه كل من: فرنسا، والمملكة المتحدة(Öztürkv, 2021: 35).

ويمكن القول إن المؤسسة التعليمية- خاصة المدرسة- أكثر المؤسسات الاجتماعية التي يقع على عاتقها مسؤولية تنشئة المواطن الرقمي الواعي؛ لذا يجب أن تُعني المناهج بالموضوعات الداعمة بناء الوعي الرقمي، وقواعده، وعلى المعلم أن يكون أكثر دراية بالجانب التقني والمعلوماتي، وعلى البيئة المدرسية توفير التقنيات اللازمة لفهم الطالب الفضاء الرقمي الذي يتعامل معه، ولعل من أهم المبررات التي تبرز دور المدرسة في إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية(الدهشان والفويهي، ٢٠١٥: ٣٠) ما يأتي:

أ. المؤسسة التعليمية تمثل بيئة اجتماعية، ووسطًا ثقافيًا له أهدافه، وتقاليده، وفلسفته، وقوانينه التي وضعت؛ لتتماشى مع ثقافة المجتمع وأهدافه: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفلسفة.

ب. المقررات الدراسية أداة إلزامية يدرسها التلاميذ جميعهم، ولذلك تعد أداة مهمة في تحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.

ج. المدرسة من المؤسسات الرئيسة التي توظفها الدولة في سبيل نشر القيم العليا التي تبغيها لدى التلاميذ.

د. احتوائها للفرد لفترات زمنية طويلة؛ سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي، أم بالنسبة للعام الدراسي، أم بالنسبة لعمر المتعلم؛ فتؤثر فيه، وتعدل من سلوكه؛ فضلًا عن إكسابه المعلومات المساعده إياه في حياته.

هـ. وفي هذا السياق أشارت دراسات: (سيد، ٢٠٢١: ٢٤٧)؛ و(عبد الفتاح، ٢٠١٨: ١٥٦)؛ و(سها زوين، ٢٠١٧: ٤٩٢) إلى الإجراءات التي يمكن للمؤسسة التعليمية إعداد الطلاب للتعامل في الفضاء الرقمي كمواطنين رقميين، وبناء البيئات الداعمة، تتمثل فيما يأتي:

و. توظيف وسائط التواصل المتنوعة، وخاصة الشبكات المعلوماتية؛ من أجل تشجيع الطلاب على مواكبة التغيرات والمستجدات التى تطرأ في حقول المعرفة.

ز. تنمية التفكير الناقد والابداعي لمحتوى الشبكات، وذلك بإعطاء الطلاب الفرصة لخلق المحتوى الرقمي وليس مجرد استهلاكه، ويقتصر دور المعلم– هنا– على متابعتهم، والتدخل بناء على طلبهم، فينتقل الطالب– عندئذ– من متلقين للمعرفة إلي صانعيها، ويتحول المعلم من ملقن إلى مشرف وموجه.

ح. اعتماد أسلوب الحوار والنقاش في تعليم الطلاب مهارات التواصل، وتزويدهم بمهارت احترام آراء وأفكار الآخرين، ومهارات الإصغاء النشط، ويتطلب هذا إتاحة الفرصة أمام الطلاب للاشتراك في الملتقيات والمنتديات، وجلسات النقاش التى تنتجها شبكات التواصل الاجتماعي عبر شكبة الإنترنت، التى تدور حول قضايا تهم الطلاب في حاضرهم، وبناء مستقبلهم.

ط. توفير الإمكانات والتقنيات، ووضع الآليات اللازمة لتحقيق التواصل الدائم بين كل من:الطلاب، والمعلمين، والمدرسة التى ينتمون إليها باستخدام مواقع

الانترنت، وأن توفر تلك الآليات مناخًا فاعلًا لتكنولوجيا المعلومات يسمح لجميع الأطراف تبادل المعلومات فيما بينهم.

ي. ضرورة أن تنتقل المؤسسة التعليمية- بكل أجهزتها وعناصرها ومناهجها- إلى الفضاء الإلكتروني، وأن يدرس الطلاب برنامجًا عالميًا موحدًا؛ من خلال تواصلهم على الشبكة العنكبوتية.

ك. تعريف الطلاب بالتقنيات الرقمية الحديثة وطرق استخدامها، واستخداماتها وتأثيراتها، وإكسابهم المهارات اللازمة لاستخدامها بأمان، وتنمية معارفهم بالحقوق والالتزامات والواجبات الرقمية؛ فضلًا عن تنمية وعيهم ومعارفهم بالمشكلات التي يمكن أن تترتب على الاستخدام غير الرشيد للتقنيات الرقمية، وطرق وأساليب التغلب عليها.

ل. العمل على وضع مناهج دارسية للصفوف المدرسية تتناول سلبيات وايجابيات الاتصال الرقمي، وكيفية الاستفادة منه، وآداب التعامل مع هذه الوسائل، وتدريس مفهوم المسؤولية الإلكترونية، وحدود الفرد في الفضاء الرقمي؛ بغرض الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا، ولتعليم الطلاب الأساليب والطرائق الموجهة إياهم نحو استخدام أمثل للإنترنت؛ بهدف حمايتهم من أضرار وسلبيات الثقافة الرقمية.

م. ضرورة أن يتضمن منهج المواطنة الرقمية الجوانب التالية:

- الجانب المعرفي للمواطنة الرقمية: ويعني بالوعي، والمعرفة، والثقافة الخاصة بالعالم الرقمي، والمجتمع الإلكتروني، ومكوناته، وأعضائه.
- الجانب المهاري للمواطنة الرقمية: ويعني بالقدرة على امتلاك المهارات التي تمكن الفرد من التعامل مع المجتمع الرقمي؛ بيئات وأفرادًا، بما يضمن الممارسة الحقيقية الفعالة والناجحة، ويحقق الأهداف المرجوة

- الجانب السلوكي للمواطنة الرقمية: ويعني بترسيخ القيم الأخلاقية، واتباع القواعد السلوكية التي تجعل سلوك الأفراد في العوالم الافتراضية يتسم مقبولًا اجتماعيًا ، سواء تجاه نفسه ، أو تجاه الآخرين، أو تجاه التقنية نفسها

وقد صنف(Mossberger et al, 2008: 149) أبعاد المواطنة الرقمية المرتبطة بالبيئة المدرسية؛ لمساعدة المعلمين، وقادة التكنولوجيا، في ضوء تحقيق الترابط بين هذه الأبعاد المختلفة إلى ثلاث فئات؛ الأولى: أبعاد تؤثر مباشرة على تعليم الطلاب والأداء الأكاديمي(التواصل الرقمي، محو الأمية الرقمية، الوصول الرقمي)، والثانية: أبعاد تؤثر في البيئة المدرسية العامة وسلوك الطلاب(الحقوق والمسؤوليات، الآداب الرقمية، الأمن الرقمي)، والأخيرة: أبعاد تؤثر في حياة الطلاب خارج البيئة المدرسية(القانون الرقمي، التجارة الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية)

وقد أتفقت دراسات: (Ribble, 2008)؛ و(رفاعي،٢٠٢١: ٢٠٩٨)؛ و(اللمسي، ٢٠٢١: ٢٢٥)؛ و(صبيح، ٢٠٢٠: ٢٦١) أن إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية؛ يستدعي– بالضرورة– مرورهم بأربع مراحل أُطلق عليها" إطار تعلم التكنولوجيا رباعي المراحل لتدريس المواطنة الرقمية" Four-Stage Technology Framework for Teaching Digital Citizenship Learning، وتنطوي كل مرحلة على أنشطة يمارسها الطلاب تحت إشراف المعلمين، وتتمثل تلك المراحل الأربع فيما يأتي:

أ. **مرحلة الوعي** :وتعني تزويد الطلاب بما يؤهلهم ليصبحوا مثقفين بالوسائط التكنولوجية، وتجاوز الإحاطة بالمكونات المادية، والبرمجية، والمعارف الأساسية؛ لمرحلة تبصر الاستخدامات غير المرغوبة لتلك التكنولوجيا، ومن الأسئلة التي يمكن– من خلالها– الاستدلال على وعي الطلاب: هل تملك الفهم الجيد لطرق عمل التقنيات الرقمية الحديثة واستخداماتها

وتأثيرها عليك وعلى الآخرين؟ هل انت واعٍ بالمشكلات والأمور المرتبطة بإمكانية استخدام التقنية الحديثة؟ هل انت واعٍ باستخدام التقنيات الرقمية بطريقة يقبلها معلموك ووالديك وأصدقاؤك؟

ب. **مرحلة الممارسة الموجهة:** وتُعنى بالمقدرة على استخدام التكنولوجيا في مناخ يشجع على المخاطرة والاكتشاف، وبما يمكن من إدراك ما هو مناسب من الاستخدامات التكنولوجية وما هو غير مناسب، وبدون الممارسة الموجهة؛ فإنهم ربما لا يدركون مناسبة الطريقة المستخدمة من عدمه، ويمكن الاستعانة ببعض الأسئلة لمساعدة الطلاب في التفكير حول الطريقة التي يعتمدون عليها في استخدام التكنولوجيا: عند استخدامك للتكنولوجيا، تدرك متى تحدث أشياء غير مناسبة؟ وهل تميز بين التقنيات المقبولة وغير المقبولة للأنواع المختلفة من التقنيات الرقمية الحديثة؟ وما الذي تحتاج أن تفعله لتصبح واعيًا بالتقنيات التكنولوجية الحديثة؟

ج. **مرحلة النمذجة وإعطاء المثل والقدوة:** وتُعنى هذه المرحلة بتقديم نماذج إيجابية مثالية بشأن كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا في كل من: البيت، والمدرسة؛ حتى تكون تلك النماذج المحيطة بالطلاب من آباء ومعلمين نماذج للقدوة الحسنة يمكن أن يتخذها الطلاب قدوة لهم في أثناء توظيفهم للمواطنة الرقمية، فعلى المعلم- على سبيل المثال- أن يغلق هاتفه المحمول أو أن يجعله صامتًا في أثناء تواجده في حجرة الدراسة ، بالإضافة إلى أنه يمكن توجيه الآباء من خلال تقديم قائمة بالتساؤلات التي يمكن أن تتبادر في أذهانهم في التعامل المناسب مع أبنائهم في أثناء الاستخدامات المختلفة للتقنيات الرقمية الحديثة والعمل على

مناقشتها معهم؛ فالكبار يحتاجون أن يكونوا نماذج جيدة للمواطنة الرقمية؛ كي يستطيع الطالب تقليد هذه النماذج، ومحاكاتها.

د. **مرحلة التغذية الراجعة وتحليل السلوك:** في هذه المرحلة تُتاح للطلبة فرص مناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية داخل الصف، وصولًا لمرحلة امتلاك الطلاب القدرة على نقد وتمييز الاستخدام السليم للتكنولوجيا داخل الصف، وخارجه من خلال التأمل الذاتي لممارساتهم.

وفي هذا السياق اقترح Ribble نموذجًا لتدريس المواطنة الرقمية في الصفوف المدرسية، وأكد ضرورة تدريس مفهوم المواطنة الرقمية، ومهاراتها وقيمها في كل المراحل: الابتدائية، والاعدادية، والثانوية، واقترح أن يُركز في المرحلة الابتدائية على قواعد السلوك، والتواصل، والحقوق والمسؤوليات، وأن يُركز في المرحلة الإعدادية على الوصول، ومحو الأمية، والسلامة (الأمن)، وأخيرًا التركيز في المرحلة الثانوية على القانون، والتجارة، والصحة والرعاية (Government of Newfoundland and Labrador, 2013: 2,).

مما سبق نلحظ أن القيمة الحقيقية للمدرسة مرهونة بما يضطلع به المعلمون من أدوار متعددة؛ فهم من يقع على عاتقهم التعامل مع طلاب ذي خلفيات: ثقافية، واجتماعية، واقتصاديه مختلفة، وهو المسؤولون– كذلك– عن تزويد طلابهم بالمعارف والمهارات في مجال محدد؛ مما يجعلهم– بوصفهم الأكثر قربًا– قدوة لطلابهم. أي: أن فاعلية تطوير المقررات، والبرامج، وأدوات التقويم، وطرائق التدريس مرهونة باضطلاع المعلم بأدواره؛ في ضوء متطلبات التغيير.

وهو ما أكدته هيئة (Common Sense Media, 2009:8) من أن أول خطوة في تنشئة المواطنين الرقميين، هي إعداد معلمين قادرين على ممارسة قواعد المواطنة الرقمية، وأن من بين أسباب ضعف معارف ومهارات المواطنة الرقمية لدى طلاب

الولايات المتحدة الأمريكية هو المستوى المتدني لمعلميهم في مختلف المراحل في مبادئ المواطنة الرقمية وسلوكياتها، وأن نجاح الطلاب- كمواطنين رقميين- يعتمد على تمكن المعلم من سلوكيات وأخلاقيات المواطنة الرقمية؛ من خلال برامج إعداده، وبرامج تنميته المهنية.

وقد حددت الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE) The International Society for Technology in Education معايير المعلم في العصر الرقمي- خاصة مسؤول التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية- كما يأتي(Lindsey,2015: 28):

أ.فهم المعلم القضايا والمسؤوليات المجتمعية المحلية والعالمية في الثقافة الرقمية المتطورة، وإظهارهمالسلوك القانوني والأخلاقي في ممارساتهم؛ بما في ذلك- على سبيل المثال- احترام حقوق النشر ،والملكية الفكرية، والتوثيق المناسب للمصادر.

ب. قدرته على معالجة الحاجات المتنوعة لجميع المتعلمين؛ من خلال استخدام استراتيجيات توفر الوصول العادل إلى الأدوات الرقمية والمصادر المناسبة.

ج. تعزيز ونمذجة الآداب الرقمية والتفاعلات الاجتماعية المسؤولة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والمعلومات

د. فهمه القضايا المجتمعية المحلية وقدرته على تفسيرها في سياقها الثقافي العالمي من خلال الانخراط مع الزملاء والطلاب من الثقافات الأخرى في العصر الرقمي.

هـ. تشجيعه استخدام المتعلم المسؤول للتقنيات التكنولوجية لتوسيع إمكانات التعلم؛ محليًا، وعالميًا.

و. معرفته بكيفية استخدام التقنيات، وكيفية توجيه المتعلمين لتطبيقها بطرائق مناسبة، وآمنة ،وفاعلة.

ز. سعيه إلى تعزيز التواصل المحترم بين جميع أعضاء مجتمع التعلم.

ح. معرفته متطلبات الوصول إلى المعلومات، وإدارتها، وكذلك تقييم قضايا الأخلاق والجودة المتعلقة بالمعلومات واستخدامها.

وفي هذا السياق يشير (الملاح ،٢٠١٧: ١١٧) أنه لكي يكون المعلم متمكنًا رقميًا يجب أن يكون:

أ.قادرًا على دمج المهارات الرقمية في حياته اليومية: كأن يتسوق عبر الإنترنت أو التعلم عن بعد.

ب. قادرًا على تبني مواقف متوازنة؛ فالعالم الرقمي ليس كل شيء ولا ينسى أنه معلم لا تقني.

ج. منفتحًا ومستعدًا لتجريب أشياء جديدة، متمكنًا من استخدام الأدوات الرقمية بكل سهولة، وتجريبها قبل عرضها على الطلاب.

د. محاورًا رقميًا يستخدم البريد الإلكتروني، وشبكات التواصل الاجتماعي بكل سهولة وأمان.

هـ. قادرًا على إنجاز اختبار رقمي وتستطيع الحكم على جودة المعلومات الرقمية، والتطبيقات، والأدوات.

و. متفهمًا الحياة الخاصة، ومحترمًا البيانات الشخصية التي يتعامل معها.

ز. مواطنًا رقميًا، ويعرف كيف يتصرف عن بعد بطريقة قانونية مسؤولة اجتماعيًا.

ويمكن الخلوص– في ضوء ما تقدم– إلى ما للمعلم– وبخاصة معلم الحاسب الآلي– من دور محوري في مجتمع المعلوماتية والرقمية، وما يضطلع به من مهام داخل الصف، وخارجه؛ بغية إكساب طلابهم أبعاد المواطنة الرقمية، والتي باتت

نموذجًا مهمًا لقياس درجة تطور المجتمعات في المجالات كافة؛ لذا فعلى المعلم تعليم طلابه أفضل الممارسات عند استخدام التقنيات التكنولوجية والإنترنت، وأن يعينهم على تطبيقها؛ ليكونوا–مستقبلًا– مواطنين رقميين مسؤولين عن كل ما يُنشر بأدب، واحترام، ومصداقية، مدققين ما يقرأون من معلومات، ويتأكدون من مصدرها، ومصداقيتها، محترمين– في ذلك– الملكية الفكرية للآخرين، وخصوصياتهم.

و يواجه معلم المرحلة الثانوية خاصة متطلبات متعلميه في مرحلة المراهقة، وهي مرحلة من أخطر المراحل العمرية لها بنيتها السيكلوجية والاجتماعية؛ وعليه يمكن استخلاص الدور التربوي للمعلم في العصر الرقمي في ضوء ما أوردته دراسات: (حدادة، ٢٠١٩: ٨)؛ و(الحبشي، ٢٠٢١: ٦٢)؛ و(الاقبالي،٢٠١٩: ٤٢١)؛ و(اليونسكو ٢٠٢٠: ٢٦) ويمكن تحديده من خلال الأبعاد الآتية:

أ. الدور التحفيزي: ويتم عن طريق تحفيز كافة الفاعليات في هذا المجال داخل بيئة التعلم وحث الطلاب على المشاركة الفاعلة في الأنشطة ذات الصلة، ويمكن تحقيق ذلك باستخدام الوسائل التقنية بحيث يستخدم المعلم شبكة الإنترنت والتقنيات المختلفة لعرض الدرس، ويعتمد الطالب على هذه التكنولوجيا في حل الواجبات، وإعداد الأبحاث، كما يجب أن يوفر المعلم فرصًا للطلاب للعمل بشكل مستقل وفي مجموعات، وهذا يعني أنه يجب على المعلمين خلق بيئة تعليمية معززة الاتصال الرقمي الفاعل وأن يستطيعوا إرشاد الطلاب، ودعمهم في أثناء شق طريقهم في عملية التعلم؛ فضلًا عن قدرتهم على إنشاء مسارات تعليمية مخصصة تلبي الحاجات والاهتمامات الفردية لكل طالب على حدة.

ب. الدور المعرفي: أفرز التعليم الرقمي بعض الظواهر؛ منها: سهولة الوصول إلى المعلومات، وقواعد البيانات؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه المعلم طلابه إلى كيفيه استرجاع المعلومات؛ فضلًا عن إرشادهم إلى فرز ذلك السيل المتدفق من المعلومات؛ مما يعني أن دور المعلم نقد المعرفة وليس نقلها فحسب،

بالإضافة إلى دوره في مساعدة زملائه من المعلمين قليلي الخبرة في وضع المواد التعليمية، وتنظيمها وأرشفتها؛ لضمان وصولها إلى جميع المتعلمين.

ج. الدور المهاري: يتطلب العصر الرقمي التمكن من مجموعة جديدة من المهارات الضرورية للنجاح في القرن الحادي والعشرين، وبخاصة المهارات الرقمية؛ إذ يجب على المعلمين دمج هذه المهارات في ممارساتهم التعليمية، وإتاحة الفرص للطلاب لتطوير وممارسة هذه المهارات وتشمل هذه المهارات:

١- القدرة على التفكير الناقد: وهي إحدى أهم المهارت والمهام الأساسية لتربية العصر الرقمي إذ يستطيع الطلاب- من خلالها- كيفية الحصول على الحقائق، ومناقشة صدقها، والتوصل إلى نتائج منطقية تؤدي إلى تغيير آرائهم، أو تثبيتها، وإلى اتخاذ قرارات يعملون على تثبيتها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الخطوات الآتية:

- التخطيط للمواقف والخبرات التعليمية؛ من خلال التعامل- على نحو إبداعي- مع مواقف واقعية في حياة الطلاب.
- خلق مناخ جماعي متماسك، يُسمح فيه بالتعبير عن الرأي، والاستكشاف الحر.
- إثارة حب الاستطلاع، والفضول، والاهتمام لدى طلابه، وتشجيعهم على المبادرة وحب الاستطلاع والاهتمام بالمشكلات والقضايا المطروحة.
- طرح الأسئلة الملائمة ذات الصلة؛ لتعزيز التعلم بالخبرة، إذ يشير الخبراء إلى أن إثارة التساؤلات، والبحث عن إجابتها؛ تعكس نوعية التعلم، وتشجع الطلاب على قدح ذهنهم، ومناقشة المواقف المختلفة بصورة أكبر مما تعكسه الإجابات نفسها.
- تجنب تزويد الطلاب بالإجابات عن التساؤلات التي يطرحونها؛ فعلى المعلم أن يساعدهم في السعي للوصول إلى الاستنتاجات بأنفسهم.

٢- إكساب الطلاب المهارت الحياتية: فالمعلم لا يقدم إلى طالبه معارف أكاديمية فحسب، بل يزودهم بالمهارات الحياتية، والتي تتمثل في: المهارات الشخصية(اتخاذ القرار، ونقد الذات، وتعزيز الذات، وتطوير القدرات، وتحديد الأهداف، والتوافق النفسي، والثقة بالنفس، وإدارة الوقت، والمرونة)، والمهارات الاجتماعية(التعامل مع الشخصيات ذوي التوجهات الفكرية المختلفة، والسيطرة على الغضب، والعمل الجماعي، والتعامل مع المواقف الضاغطة، وتكوين علاقات اجتماعية ناجحة، والتفاوض، والحوار والإقناع، وتقبل الآخرين).

٣- استخدام وإدارة التكنولوجيا: على معلم العصر الرقمي أن يكون متمكنًا من المهارات التكنولوجية، وإدارتها، وتوظيفها في عملية التعليم؛ فالتطور السريع يتطلب تأهيل معلمي المستقبل، وتفعيل دورهم عبر تزويدهم بمهارات عن كيفية إعداد البيئة والمواد التعليمية، والأنشطة المناسبة لكل متعلم، أو مجموعة من المتعلمين؛ في ضوء الأهداف المنشودة كما يتطلب ذلك تدريبهم على استخدام التكنولوجيا؛ وإعداد وتصميم المواقع الإلكترونية، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، واستخدام المقررات الالكترونية، واستخدام وسائل التواصل الحديثة؛ مثل: البريد الالكتروني، والإجراءات الآمنة لشراء السلع عبر الإنترنت، وانتهاءً بتعريفهم عواقب التصرفات غير المسؤولة، وحماية الخصوصية، وكيفية التصرف عند مواجهة بعض الممارسات الخاطأ من الآخرين.

٤- مهارة دعم الاقتصاد المعرفي: يقوم الاقتصاد المعرفي بدور أساسي في خلق المعرفة، واستثمارها، ومن ثم تحقيق الثروة، ومن أهم مظاهر الاقتصاد المبني على المعرفة: سرعة توليد المعرفة، ونشرها واستثمارها، وبخاصة في العصر التنافسي المعيش، والمعرفة بأهمية البيانات المتاحة في الأداء الاقتصادي وتحرير التجارة، وبالتالي يكمن دور المعلم في:

- التنويع في أساليب التعلم؛ لتناسب الحاجات المتنوعة للطلاب، وتراعي الفروق الفردية بينهم.
- استخدام تطبيقات من الحياة اليومية وبخاصة تلك التي تربط بين ما يتعلمه الطلاب، وبين متطلبات حياتهم العملية الحالية والمستقبلية.
- الاستجابة لمستويات عليا من التفكير؛ مثل: التطبيق، والتحليل، والتركيب، والتقويم.
- تطوير أنشطة تنمي لدى الطلاب روح العمل الجماعي واستخدام المهارات.

د. الدور التوعوي: صاحب التعلم الرقمي بعض المشكلات التي لم تكن موجوده في جيل ما قبل الشاشة الإلكترونية؛ من أبرزها: تذبذب فهم المقروء، واستيعابه، وظاهرة الانتباه المتشظي والتي تعني فقدان الاشخاص لقدرتهم على التركيز، وعدم استطاعتهم التفكير في قضية معرفية واحدة؛ فضلًا عن بعض المشكلات الجسديه التي يعانيها الأفراد بسبب الاستخدام المفرط للتقنيات التكنولوجية؛ الأمر الذي يفرض على المعلم نشر الوعي بمخاطر استخدام التقنيات التكنولوجية، والإنترنت، لأولياء الأمور، والطلاب؛ من خلال الحصص الدراسية، والندوات، والمحاضرات، ... وغيرها.

هـ. الدور القيمي: في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وما ترتب عليها من تنامي للقيم المادية على حساب القيم الروحانية، والخلل الواضح في منظومة التنظيم القيمي فقد مكنت التكنولوجيا الرقمية الطلاب من التواصل مع أشخاص من جميع أنحاء العالم، وهو ما يُلزم المعلمين توجيه الطلاب إلى ما يناسب قيمنا؛ بحيث يستندوا– أثناء تفاعلهم مع وسائل التواصل الاجتماعي– إلى رصيد قيمي رصين وقوي.

فعلى حين تتيح تلك التطبيقات التكنولوجية للطلاب فرص تعرف الثقافات المختلفة والمغايرة لثقافة الأم، والاطلاع على وجهات النظر المختلفة؛ يأتي دور المعلم في بناء العقلية القائمة على أسس فكرية واضحة تقبل الجديد، وتبشر به،

وتدعمه؛ من خلال ما يتوافر لديها لدعم المفيد من التغيير؛ كتلك القيم المتعلقة بتقدير العمل، وحب العلم، واحترام الوقت، والايمان بثقافة الحوار، وعدم إقصاء الآخر، والعمل على صون حقوقه في إطار من الحرية، والتسامح، وإثراء الوحدة الوطنية، وتعميق خيار التعايش الواحد، والاعتزاز بالوطن، ..... وغيرها؛ بما يضمن التواصل مع الآخرين من خلفيات وثقافات مختلفة ومشاركة الآخرين بطرائق توسع مدى الفهم والتعلم المتبادلين.

هذا ويمكن عرض القضايا التي يمكن أن يتناولها المعلم؛ لإكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية، وإعدادهم كمواطنين رقميين يتفاعلون مع العالم الرقمي بكفاءة لعل أهمها:

أ. **الوصول الرقمي:** ويُعنى بها: تصميم وتطوير المنتجات الرقمية لجميع الطلاب وفنهم ذوو الاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون لتجهيزات معينة قد لا تتوافر في المدارس، مع مراعاة الاختلافات وحاجات لكل فئة من المستخدمين، والذين قد لا يملكون تلك التقنيات؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أو الموقع الجغرافي، أو الإعاقة الجسدية. وعليه، يجب توفير البنية التحتية الرقمية في المدارس؛ مثل: معامل االحاسب على مدار اليوم، وليس في أثناء اليوم الدراسي فقط، كما يتطلب إمكانية الوصول الرقمي توفير برامج ذات طبيعة خاصة؛ مثل: الشاشات الناطقة، أو لوحات مفاتيح بطريقة برايل،... وغيرها؛ مما يضمن الإتاحة لجميع الطلاب.

ب. **التجارة الرقمية:** تعد التجارة الرقمية من أصعب أبعاد المواطنة الرقمية تحققًا؛ إذ يعتقد المعلمون أنه ليس من مسؤولياتهم تعليم الطلاب الممارسات الصواب عند البيع والشراء عبر الانترنت. وعليه، يجب على المعلمين تعليم الطلاب الكيفية التي تتم بها، ومن القضايا التي يمكن أن يتناولها المعلمون في هذا المجال كيفية استخدام التقنيات التكنولوجية في شراء السلع، والأمور

المتعلقة ببطاقات الائتمان، والحسابات البنكية، ومخاطر سرقة الهوية عند القيام بعملية شراء المنتجات عبر الإنترنت(Ribble, et al: 2004: 8).

ج. **الاتصال الرقمي:** هو العملية الاجتماعية، التي يتم فيها الاتصال عن بعد، بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة، واستقبالها؛ من خلال النظم الرقمية، ووسائلها المختلفة؛ لتحقيق أهداف معينة. ويعد استخدام الاتصال الرقمي في التعليم طريقه مبتكره وفاعله في توصيل المحتوى التعليمي للطلاب؛ من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثه؛ مثل: البريد الإلكتروني، ومنصات التعليم الإلكتروني، والفصول الافتراضيه؛ والتي تُمكن المعلمين من تبادل المعلومات والمصادر التعليمية مع الطلاب، وتحديد المهام والواجبات، ومتابعتها، كما تسمح بوصول الطلاب إلى المعلومات من أي مكان وفي أي وقت، وتعمل- كذلك- على تعزيز المشاركة الفعالة للطلاب في عملية التعلم، وزيادة مستوى التفاعل بينهم وبين المعلم.

وهناك عدة آليات تُمكن المؤسسة التربوية من تفعيل دورها في هذا المجال؛ أبرزها: من خلال إنشاء موقع للمؤسسة التربوية على الإنترنت، وبناء شبكة تواصل موحدة، واستخدام غرف الدردشة من قبل شركاء الدراسة في تبادل المعلومات النصية أو الصوتية، وإرسال الرسائل الفورية المزودة بتقنية تبادل الملفات والصور مع وجود الرقابة لتوفير تواصل آمن.

وحتى يتمكن المعلمون من الاضطلاع بدورهم في تحقيق هذا الهدف؛ يجب أن يكون هناك نقاش حول دور أدوات الاتصال في السياق التعليم، والتعرف على أهم التطبيقات والمنصات المستخدمة في التواصل الرقمي؛ فضلًا عن الاهتمام ببعض القضايا ذات الصلة والتي تلعب دورًا في إعداد الطلاب كمواطنين رقمين؛ مثل: بيئه

التعلم، والمداخل التربوية، وأمان الطالب، والخصوصية، والمسؤولية العالمية، وإدارة الهوية، والأمن المعلوماتي(Ribble, 2015: 115).

د. **محو الأمية الرقمية للمتعلمين:** يقصد بها تمكين الطلاب من استخدام التطبيقات الرقمية بالشكل الذي يساعدهم فيالاندماج بصورة نشطة في المجتمعات الرقمية، وإكسابهم المهارات الرقمية الأساسية التي تمكنهم من استخدام تقنيات التكنولوجيا بسرعة فائقة، وكفاءة عالية، وتوظيفها في تعلمهم أي شيء في أي وقت وأي مكان، وتعزى أهمية محو الأميه الرقميه إلى مساعدة الطلاب والمعلمين على السواء في أن يصيروا متعلمين مدى الحياة، متمكنين من المهارات الحياتية الأساسية، وكذلك المهارات الأكاديمية؛ مما يساعد الطلاب في استخدام مهارات التفكير الناقد في تقييم جودة المعلومات الرقمية والتي تساعدهم بدورها في التواصل بشكل أفضل؛ فضلًا عن أهميتها في إعداد الطلاب للنجاح في حياتهم المهنية؛ من خلال الاهتمام برأس المال البشري، وتوفير الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة للتعامل في العصر الرقمي(ابراهيم، ٢٠٢٢: ١٣٨).

وهنا يكمن دور المعلم في الاهتمام بتنمية قدرات الطلاب على استخدام التكنولوجيا الرقمية، ومعرفة متى وكيف يمكن استخدامها، ويتم ذلك من خلال دمج المعلم التكنولوجيا في المواقف التعليمية، ويتم ذلك عن طريق إتاحة بعض الدروس على شبكة الإنترنت، وإتاحة الفرصة- كذلك- للاطلاع على المؤتمرات ذات الصلة مما يساعد الطلاب في التفكير فيما يقال وينشر على الإنترنت، وتقويم مصداقيته.

وتتمثل قضايا محو الأمية الرقمية في تعلم الأساسيات الرقمية: المتصفحات، ومحركات البحث، ومحركات التحميل، والبريد الإلكتروني، وتحديد دقة المحتوى على المواقع المختلفة، والتعليم عن بعد(Ribble, 2015: 115).

هـ. **قواعد السلوك الرقمي:** تعني الآداب الرقمية، أو آداب السلوك الرقمي كما يطلق عليها أحيانًا، وهيمجموعة أساسية من القواعد الاجتماعية الرقمية التي يجب على الطلاب اتباعها لجعل الشبكة الإلكترونية مكانًا أفضل لهم وللآخرين؛ فمثلما توجد قواعد آداب للحياة الواقعية؛ هناك أيضًا– بالمثل– قواعد يجب على الطلاب اتباعها في سياق البيئة الرقمية؛ خاصة وأن العالم الرقمي عالم موسع يتعامل الفرد– فيه– مع جمهور عريض له ثقافات وخلفيات مختلفة. وهنا يأتي دور الضمير الخلقي، وهنا يأتي دور المعلم في تدريب طلابه على جملة من الإرشادات التي تمثل قواعد السلوك الرقمي، لمعاملة المستخدمين الآخرين عبر الإنترنت باحترام ولطف؛ من دون انتهاك قواعد الخصوصية؛ لعل من أهمها: تجنب اللغة الموحية أو المسيئة، واحترام آراء الآخرين، ومناقشتهم بأسلوب مهذب، وضرورة القراءة بتدقيق، وبتأن قبل الكتابة، والمراجعة ثم المراجعة ثم الإرسال، وتذكر أن الفصل الدراسي عبر الإنترنت لا يزال فصلًا دراسيًا، ومراعاة خصوصية الآخرين، وعدم إرسال أو نشر مواد غير لائقة(Mangkhang & Kaewpanya, 2021: 92).

و. **القانون الرقمي:** ويعني القيود والتشريعات التي تعالج القضايا الأخلاقية في المجتمع الرقمي؛ ففي الولايات المتحدة– على سبيل المثال– وُجد أن الطلاب يتبادلون الصور الاباحية، ويقوم آخرون بالتقاط صور للغير ونشرها بدون إذن مسبق؛ مما يضر بسمعة الآخرين وهنا يأتي دور القانون الرقمي الذي يُجرم تلك الأفعال؛ وهو ما التزمته عديد من الدول؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا،... وغيرهما من الدول الأوروبية والعربية، تحت مسمى"نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، وأي انتهاك لقوانين هذا النظام يترتب عليه عقوبات حقيقية، ويجب معالجة هذا الموضوع من خلال المدرسة؛ فبرغم من حدوث بعض الانتهاكات بعيدًا عن المدرسة؛ فإن آثارها

تحتاج إلى معالجة حقيقية في أثناء اليوم الدراسي، وهنا يجب على المعلمين توعية الطلاب بما هو شرعي وغير شرعي، وبالعقوبات التي تترتب على بعض التصرفات غير المسؤولة من الطلاب؛ مثل: استخدام برامج القرصنة، أو اختراق البرامج والأنظمة، أو التحرش الجنسي، أو سرقة الهوية،...وغيرها(Ribble, 2015: 33).

وجدير بالذكر أن مصر لديها قوانين وتشريعات قوية لمعالجة السلامة الرقمية؛ مثل: قانون تنظيم الاتصالات، وقانون مكافحة جرائم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، وقانون مكافحة الإتجار بالبشر، بالإضافة إلى تجريم التنمر فى القانون المصرى، كما أن هناك قنوات عديدة للإبلاغ من خلال الخط المختصر لمكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة ١٥١١٥، وخط نجدة الطفل ١٦٠٠٠، إلى جانب جهود الدولة لتنمية وعى النساء، والفتيات، والآباء والمعلمين بمخاطر الانترنت(راغب،٢٠٢٣: https://n9.cl/wukpo).

ز. **الحقوق والمسؤوليات الرقمية:** الحقوق التي يتمتع بها المواطن الرقمي كعضو في المجتمع الرقمي تكافئ الحقوق التي تنص عليها الدول في دساتيرها، مع الأخذ في الحسبان أن يتمتع بها الجميع بالتساوي، حيث يتمتع المواطن الرقمي بحقوق الخصوصية، وحرية التعبير، ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات أو المسؤوليات، فلا بد أن يتعاون المستخدمون على تحديد أسلوب استخدام التكنولوجيا على النحو اللائق. وبناء عليه، تمثل الحقوق، والواجبات الرقمية وجهين لعملة واحدة، لابد من تفعيلهما معًا؛ حتى يصبح كل مواطن رقمي مواطنًا منتجًا ومشاركًا فعالًا، ولا بد من دراسة ومناقشة الحقوق الرقمية الأساسية حتى يتسنى فهمها على النحو الصحيح في ظل العالم الرقمي.

وتقع على عاتق السياقات التعليمية مسؤولية توعية الطلاب بالحقوق والمسؤوليات الرقمية، وتدريبهم عليها تدريجيًا؛ وفقًا لخصائص كل مرحلة؛ فحقوق

ومسؤوليات الطفل في رياض الأطفال تختلف عنها في المستويات العليا وتتمثل أهم الحقوق والمسئوليات التي ينبغي تدريب الطلاب عليها في: الحق في حرية التعبير، وحماية الخصوصية، والملكية الفكرية، وحماية حقوق التأليف والنشر، وإمكانية الحصول على المعلومات وتحميلها على الكمبيوتر الشخصي حتى يتسنى الرجوع لها مرة أخرى، وعدم تحميل أي معلومات بطريقة غير مشروعة، واحترام الذات والآخرين والمجتمع؛ بما في ذلك الإبلاغ عن المتنمرين، وحماية الهوية الرقمية (Choi,2016:577).

ح. **الصحة والسلامة:** يقصد بها الصحة النفسية والجسدية في عالم التقنية الرقمية؛ فالتعامل السليم مع الأجهزة التقنية يعد سلاحًا ذا حدين، فإما أن يساعد على تحقيق الأبعاد وانجاز الأعمال بكل يسر، وإما أن يؤدي إلى مشاكل صحية وجسدية **بسبب** الاستخدام غير السليم؛ لذا يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة؛ لضمان عناصر السلامة النفسية والبدنية المرتبطة باستخدام الكمبيوتر.

ولتحقيق السلامة الجسدية والنفسية للطلاب يحتاج المعلمون إلى تدريبهم على الأوضاع الصحيحة للجلوس في أثناء عملية الاستخدام، فضلا عن توعيتهم بما يمكن أن ينجم عن الاستخدام المفرط للإنترنت؛ إذ يرغب الفرد في الجلوس لساعات طويلة على الإنترنت، ويشعر بضيق شديد إذا ما حدث ما يحول بينه وبين الدخول عليه وما إلى غير ذلك من آثار خطيرة تتمثل في الميل نحو الانعزال عن المجتمع المحيط والاكتفاء بمجتمع الانترنت. كما أن ثمة ضرورة ملحة لأن يتأكد المعلمون من أن الأجهزة التي يستخدمها الطلاب سليمة؛ مما يجنبهم كثيرًا من المخاطر طويلة الأمد التي يتعرض لها الطلاب نتيجة لاستخدام التقنيات التكنولوجية(Ribble, 2015: 107).

ط. **الأمن الرقمي:** يعد الأمن الرقمي الممارسة التي يقوم بها الطلاب لحماية بياناتهم على الشبكات الإلكترونية، وحماية أجهزتهم من الاختراق، أو الوصول غير المصرح به.

وتبرز أهمية تعزيز الأمن الرقمي في حماية المجتمع- وخاصة الشباب- من التعرض لأي نوع من الأذى على الإنترنت؛ بما في ذلك التنمر، والإساءة، والاستغلال، وكذلك تعرضهم للمواد غير المناسبة؛ مثل: تلقي رسائل غير مرغوب فيها، أو برمجيات خبيثة، أو سرقة معلومات،... وغيرها من الممارسات التي تخترق خصوصية البيانات الشخصية، وأمان الأجهزة الشخصية وقد تؤدي إلى سوء السمعة أو خسائر مادية.

ويجب على المعلم أن يوضح للطلاب كيفية حماية أنفسهم، وذلك من خلال تناول بعض القضايا؛ مثل: نوع المعلومات التي تعد خطرًا على الأمن الرقمي(مخاطر التحدث مع الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ضرورة الاحتفاظ بكلمة السر وعدم إطلاع غيرهم عليها)، وكيفية تأمين الأجهزة(عدم ترك أجهزة الكمبيوتر إلا بعد تسجيل الخروج منها، وتأمين التطبيقات المستخدمة)، وبرامج الأمن الرقمي(برامج فحص ومكافحة الفيروسات، برامج المراقبة عن بعد، ماسح الثغرات الأمنية، جدران الحماية، البروكسي)، وأدوات تشفير الرسائل الفورية، وحماية الأمن المجتمعي (Öztürk, 2021: 34).

مما سبق يتضح أن دور المعلم في العصر الرقمي قد أصبح أكثر أهمية؛ حيث تعددت أدواره بالانتقال من التعليم التقليدي إلى القيام بأدوار أكثر أهمية؛ خاصة بعد دخوله مع طلابه المنصات التعليمية؛ لذا فعليه مساعدة الطلاب في التعلم بشكل إيجابي وفاعل، وإرشادهم إلى ما يمكنهم فعله للاستفادة مما يقدمه العالم الرقمي، والتعايش؛ وفقًا لقيم المواطنة الرقمية ؛ أي أن دور المعلم- وفقًا لمتطلبات العصر الرقمي يكمن في: العمل على تصميم عمليات التعليم، وتوظيف

التكنولوجيا الحديثة داخل غرفة الصف، واتباع مهارات تدريس تتناسب مع مستجدات العصر، والتعامل مع المصادر الإلكترونية المختلفة.

كما يمكن الإشارة إلى أن مع ما يشهده عالم اليوم من تطورات تكنولوجية، وانفجارات تقنيّة ومعلوماتيّة متلاحقة وسريعة وانعكس هذا على سلوك عام يقضي بـ "رقمنة" الخدمات، وانتقال للمؤسسات والمرافق العامة إلى ما يسمى" رقمنة الخدمات" بدلًا من الخدمات التقليدية إلى خدمات إلكترونية بجهد أقل من المعهود من جهة، وكذلك خفض التكاليف، مع الجودة العالية من جهة أخرى وقد طالت هذه التحولات قطاع التربية والتعليم بشكل خاص، ومن المعروف أن جودة التعليم ونجاحه يستندان– أولًا– إلى مستوى المعلمين وفاعليتهم؛ بوصفهم الأكثر تأثيرًا في إنجاز المتعلمين؛ ومن ثم فهناك ضرورة لمعلم يتقن أبعاد المواطنة الرقمية حتي يستطيع إكسابها لطلابه؛ بما يسهم في تطوير فهم ثقافي ووعي عالمي.

سابعًا: جهود الحكومة المصرية في تعليم المواطنة الرقمية

انطلاقًا من أن العصر الحالي هو عصر الاجتياح الرقمي، والمجتمع الرقمي له عادات وتقاليد وقيم إلكترونية؛ فإن نشر مبادئ المواطنة الرقمية بين الشباب أصبح ضرورة مُلحة، ومطلبًا ضروريًا في سياق التطورات العلمية الراهنة وتحدياتها في العصر الحالي؛ لتنشئة جيل تقوده ثقافة المعرفة والتعلم في بيئة رقمية آمنة، جيل قادر على التكيف مع المجتمع حوله؛ من خلال اكتساب مهارات استخدام التقنيات التكنولوجية، ومهارات التفكير الناقد للمحتوى الرقمي، وكذلك المهارات الاجتماعية الأخلاقية للتفاعل مع الأشخاص الافتراضيين وهو ما انعكس– بالفعل– على اهتمام المجتمع بإطلاق المبادرات، وتضمين المواطنة الرقمية في المناهج التعليمية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر قد خطت خطوات واسعة نحو بناء مجتمع معرفى تتقلص فيه الفجوة الرقمية بحيث يستطيع جميع أعضائه النفاذ إلى

مصادر المعلومات عن طريق زيادة معدلات انتشار خدمة الإنترنت فى المناطق المحرومة منها، وفي هذا الصدد جاء إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام ١٩٩٩م بعد أن أعلن السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الأسبق تدشين برنامج قومي؛ لتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مصر، وبعد مرحلة الإنشاء أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مخططًا قوميًا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نُفذت على إثره مشروعات ومبادرات؛ من بينها: مبادرة مجتمع المعلومات المصري(EISI) ، والتي استهدفت دعم وتمكين الشراكة بين القطاعين: العام، والخاص؛ لتعزيز البنية التحتية للاتصالات، وتوسعتها، وإتاحة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لكل المواطنين، وتوفير محتوى عربي قوي على الشبكة الدولة للمعلومات، وبناء جيل من محترفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتمرسين الساعين إلى الابتكار والتجديد، ووضع إطار للسياسة المنتهجة، ودعم البنية التحتية؛ لتعزيز صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات استنادًا إلى أسس متينة تؤهلها للمنافسة(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،. .(https://n9.cl/197mbp

وفي يناير ٢٠٠٢م أطلق كلٌ من: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع" التحول الرقمي"؛ من أجل التنمية المستدامة، والذي استهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المهمشة، والمجتمعات التي تعاني نقص الخدمات باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلًا عن تعزيز فرص التعلم الإلكتروني؛ من خلال زيادة فرص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وتشكيل جيل جديد من المواطنين الذين يحرصون على استخدام التكنولوجيا في حياتهم اليومية، فضلًا عن اتجاه الحكومة إلى التحول الرقمي؛ من خلال

توصيل خدمات إلكترونية عالية الجودة للمواطنين بالشكل الذي يناسبهم؛ بهدف إشراكهم في عمليات صنع القرار؛ مما ينعكس بدوره على زياده الفاعلية وجودة الأداء(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،https://n9.cl/c965c)

وتتمثل أهم مؤشرات الإنجاز في مجال التحول الرقمي في التعليم– في ضوء ما أوردته(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣ :١٤٣-١٤٧) فيما يأتي:

أ. نشر الأجهزه التكنولوجية وأجهزه الحاسب الآلي بالمدارس.

ب. دعم خدمات الإنترنت بالمدارس، وأبرزها: التعلم الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، والبث الحي لمقاطع الفيديو، وإعلان نتائج الامتحانات للشهادات العامة والفنية لجميع المراحل.

ج. إنشاء قنوات تعليمية متخصصة، وتزويد المدارس بأجهزة استقبال لهذه القنوات.

د. إنشاء مركز التطوير التكنولوجي؛ لانتاج برمجيات التعليم المتطورة، ومتابعة نشر التكنولوجيا بالمدارس.

هـ. إنشاء نظام الحكومة الإلكترونية الذي يهدف إلى تكوين قاعدة بيانات كبرى ذات تقنية متقدمة تحصر جميع البيانات الخاصة بالعملية التعليمية في مصر، ويمكن الاستناد إليها في عمليات صنع واتخاذ القرار.

و. توظيف التكنولوجيا في تطوير نظم التقويم، والامتحانات,

ز. إنشاء الشبكة القومية للتعليم والتدريب عن بعد.

ح. إنشاء مركز سوزان مبارك الاستكشافي للعلوم والتكنولوجيا لنشر العلوم والتكنولوجيا، واستكشاف الحقائق العلمية وتطبيقاتها؛ عن طريق التفاعل المباشر.

ط. إنشاء مدينة مبارك للتعليم؛ بهدف تعظيم دور التكنولوجيا في التعليم، وتعزيز الابتكارات الفنية، والإبداع التكنولوجي.

كما أن ثمة نوعين من السياسات التي من المهم أن تكون مبنية على حقوق الإنسان لتدعيم المواطنة الرقمية، الأول: السياسات التعليمية: الداعمة لتعليم للمواطنة؛ إذ يركز التعليم- في الأساس- على القيم، والحقوق، والتربية المدنية، والمعرفة السياسية، والديمقراطية، والمسؤولية، لكن تقتضي المواطنة الرقمية- بالإضافة إلى ذلك- تعليم مهارات وأخلاقيات معينة؛ فالمهارات تتعلق بإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصال، والحصول على المعلومات، وتنقيحها، وتقييمها، وكيفية القيام بالبرمجة، وإنتاج مضامين رقمية ومشاركتها، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المعلومات والمضامين الرقمية، وحمايتها، وهو ما يجب أن يدعمه النوع الآخر من السياسات؛ وهو:" السياسات التكنولوجية" فتتعلق باتباع سلوكيات تتضمن احترام الآخرين، والتسامح؛ أي: تقبل الاختلاف، وعدم انتهاك حقوقهم، وحرية الفكر والرأي والتعبير والملكية الفكرية.

وتعد حماية الأطفال والشباب على الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بـ "مصر الرقمية"، ومن هنا كان إطلاق " مشروع الاستخدام الآمن للانترنت "باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأول من سبتمبر لعام ٢٠٠٧م على هامش فعاليات المنتدى الدولي للشباب؛ حيث نجح هذا المشروع في إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهدافه الكلية، والتي تمثلت في تمكين الشباب في جميع الأقطار من النهوض بدورهم كمقومات للتغيير من خلال وسائل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات؛ علمًا بأن هذا المشروع هو الأول من نوعه في المنطقة، ويهدف إلى توفير سبل استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الشباب؛ فضلًا عن حماية الأطفال والشباب من الاستخدام الخطأ لشبكة

الإنترنت(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٩: https://n9.cl/hr7mq).

واستكمالًا لما سبق بدأ عمل" اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال" في يونيو ٢٠١٣م، والتي تضم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(قطاع البنية المعلوماتية)، وممثلين عن عدد من الوزارات؛ منها: التعليم العالي، والتربية والتعليم، والشباب والرياضة، والعدل، وكذلك شركات تكنولوجيا المعلومات، ومقدمي خدمات الاتصالات والمنظمات غير الحكومية، وتهدف في ضوء ما أوردته(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، https://n9.cl/r4lv6) إلى ما يأتي:

أ. تقييم الوضع الحالي لاستخدام الأطفال الإنترنت بطريقة آمنة، والاضطلاع بالدراسات اللازمة، والتوصية بتبني سياسات محددة؛ في ضوء ظروف المجتمع المصري، والتطورات التكنولوجية .

ب. دعم إقامة بيئة آمنة لاستخدام الأطفال والشباب الإنترنت؛ وفقًا لنطاق عمل كل عضو بالفريق بإطلاق وقيادة حملات التوعية الإعلامية، والتعليمية، والمجتمعية بشأن أسس الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال.

ج. التواصل مع المنظمات، والجهات الإقليمية والدولية المماثلة الناشطة في مجال الاستخدام الآمن للإنترنت؛ لتبادل الأفكار مع هذه المنظمات والجهات، وفي الوقت نفسه متابعة كل ما هو جديد في العالم.

د. فتح قنوات حوار وتعاون منتظمة وإيجابية بين القطاعات الممثلة في الفريق؛ بهدف تنسيق الجهود الوطنية، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال استخدام الأطفال الآمن للإنترنت.

هـ. دراسة الآثار الاجتماعية بشأن تبني التكنولوجيات الحديثة عند النشء.

و. تحديد آليات حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت.

كما حُددت الملامح الأساسية لدور كل جهة داخل اللجنة؛ فكان دور مركز التطوير التكنولوجي بوزارة التربية والتعليم (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، https://n9.cl/r4lv6): ممثلًا في:

أ. تدريس منهج خاص بالاستخدام الآمن للإنترنت في المراحل الدراسية كافة.

ب. توعية وتدريب المدرسين والقائمين على العملية التعليمية بأسس الاستخدام الآمن للإنترنت، وطرائق التعامل مع المشكلات التي قد تواجه الطلاب في إطار العملية التعليمية.

ج. تخصيص يوم في السنة (في شهر فبراير)؛ للاحتفال بيوم "الاستخدام الآمن للإنترنت" في المدارس على اختلاف المراحل التعليمية، وتكثيف الندوات والأنشطة بشأن هذا الموضوع.

د. المساهمة في تكوين ودعم مجموعة المدرسين المعنيين بالاستخدام الآمن للإنترنت.

وبناء عليه تم أُعد منهج في كل مرحلة دراسية بما يتناسب مع المرحلة العمرية المقدم لها، كما أنشأت وزارة التربية والتعليم " المجموعة المعنية بأمن المعلمين على الإنترنت"– بالتعاون مع وزارة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات– إيمانًا منها بأهمية إعداد معلمين ملمين بقواعد الأمان على الإنترنت وتعمل هذه المجموعة على تنمية وعي أعضائها بمفهوم" أمان الانترنت" الذي يُعد جزءًا رصينًا من" المواطنه الرقمية" وقد دُرب– لتحقيق تلك الأهداف– ما يقرب من(٦٥٠٠) معلم في الفترة ما بين(فبراير– ديسمبر ٢٠١٠م) بمساعدة الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والخبراء المحليين والدوليين(شعبان، ٢٠١٨: ١١٢).

إلى جانب ذلك تضطلع الإداره العامة لتنمية مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمسؤولية إعداد وتدريب معلمي وموجهي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في المحافظات كافة على

تدريس قضايا السلامة والأمان على الانترنت لطلاب التعليم قبل الجامعي، وتزويدهم بالمعارف والمهارات في مجالي: التكنولوجيا، وطرائق التدريس، وإكسابهم– كذلك– القدرة على مسايره التطور المستمر في مجال التكنولوجيا؛ من خلال ما يأتي(الإدارة العامة لتنمية مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، https://n9.cl/vde2s):

أ. إعداد وتدريب وتأهيل معلمي وموجهي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بجميع المراحل التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي.

ب. صوغ المعايير والمؤشرات والممارسات لمقاييس الأداء الخاصة بمادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

ج. إعداد مناهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات لجميع المراحل التعليمية.

د. تقديم الدعم الفني في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارات العاملة بالديوان العام للوزارة.

هـ. تزويد جميع المدارس بمعامل الكمبيوتر، ومتابعة أعمال صيانه تلك المعامل بمدارس الجمهورية.

و. تنظيم دورات تدريبية سنويًا على مستوى جميع المحافظات؛ لتدريب معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات على المناهج الحديثة، إذ يقوم موجه عموم المادة بحصر المعلمين المعينين حديثًا وتصنيفهم على حسب المرحلة التعليمية.

وفي إطار اهتمام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتحديث العملية التعليمية، وتدريب المعلمين والطلاب على أحدث مهارات البرمجة، والاستخدام الآمن للإنترنت، وخدمة نظام الاختبارات الحديثة عن طريق شبكة الإنترنت، وُقع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومؤسسة (ICDL Arabia)؛ بشأن تدريب قائم على المعايير الدولية للمعلمين والطلاب في مهارات

الحاسب الآلي والإنترنت، وتضمن البروتوكول مجموعة من البنود؛ منها: أن تكرس مؤسسة (ICDL)خبراتها الدولية والإقليمية والمحلية؛ لدعم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في بناء القدرات والكفاءات الرقمية لدى كوادرها التعليمية والإدارية، وتمنح المؤسسة الطلاب شهادة معتمدة دوليًا في (ICDL) لأساسيات التواصل الاجتماعي، والسلامة على الإنترنت، وتوفر المؤسسة- كذلك- نظامًا آليًا يخدم المسارات التدريبية المستحدثة، وتنفذ الوزارة البرنامج المقدم لها من المؤسسة حصريًا عبر مراكزها الداخلية المعتمدة من قبل المؤسسة(ICDL) ، وهي: مراكز التطوير التكنولوجي، ومراكز الأكاديمية المهنية للمعلمين، أو أي مراكز أخرى ترغب الوزارة في اعتمادها (حافظ، ٢٠١٨: https://n9.cl/hu93x2)

مما سبق يمكن القول إن الدولة قد عُنيت عناية خاصة بتلك المخاطر التي قد تحدث نتيجة لدمج التكنولوجيا في مجالات الحياة، وسعت إلى إيجاد حلول لها؛ من خلال المؤسسات التعليمية عن طريق مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، التي تُدرس في جميع السنوات الدراسية، وتختلف الموضوعات التي يتم تناولها بإختلاف المرحلة العمرية وتتضمن تلك المناهج جانبين: الأول: نظري تزويد الطلاب بالمعارف والخبرات في ميدان الحاسب الآلي والانترنت، والآخر: تطبيقي يتمثل في الأنشطة المصاحبة، وفي هذا السياق اهتمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتدريب المعلمين لمواكبة جملة التغيرات الاجتماعية وتجليتها وانعكاستها على المنظومة التعليمية.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي

استهدف هذا المحور – تحقيقًا لأهداف الدراسة- تعرف على مدى وعي معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام بأبعاد المواطنة الرقمية، من خلال إجراء المقابلات مع معلمي الحاسب الآلي بمدارس الثانوي العام بمحافظة

الإسكندرية؛ وذلك للخلوص إلى التوصيات المقترحة لإكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية؛ لمساعدة الطلاب في استخدام التقنيات التكنولوجية استخدامًا آمنًا.

وقد أعدت الباحثة بطاقة المقابلة المتضمنة المحاور الرئيسة حول قضية الدراسة، وكذا عُنيت بتوفير جو يتيح للمتحدث الحرية، ويشعره بالأمان فى التحدث؛ مما يخلق التوزان بين اهتمام الباحثة، وبين الاحترام الأخلاقى فى المقابل، وتسعى المقابلات إلى وصف وإظهار مدى وعي معلمي الحاسب الآلي بأبعاد المواطنة الرقمية، بلغة عادية، ولا تسعى إلى التعميم، كما ترتبط المقابلة بدقة الوصف، ودقة تفسير المعنى.

كما قُصر الجانب الميداني من الدراسة على عينة من معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بالمدارس الثانوية العامة بمحافظة الإسكندرية، بلغ عدد أفرادها(٢٧) معلمًا، من إجمالي(٢٠٩) موزعين على(٨) إدارات تعليمية– كما جاء بإحصاءات مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسكندرية– ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول(١)

التوزيع العددى لمجتمع وعينة الدراسة

عدد معلمي الحاسب الآلي بالادرات التعليمية بمحافظة الاسكندرية	التوزيع العددي لمجتمع الدراسة	التوزيع العددي لمجموعة الدراسة(عينة الدراسة)
إدارة وسط	٣١	٤
إدارة شرق	٦٩	٧
إدارة غرب	١٢	٢
إدارة العجمي	٢١	٦
إدارة العامرية	٩	١

عدد معلمي الحاسب الآلي بالادرات التعليمية بمحافظة الاسكندرية	التوزيع العددي لمجتمع الدراسة	التوزيع العددي لمجموعة الدراسة(عينة الدراسة)
إدارة برج العرب	٧	١
إدارة الجمرك	١٢	١
إدارة المنتزة	٤٨	٥

وقد حرصت الباحثة على بناء العلاقات الاجتماعية التي يسودها الاحترام، والثقة مع أفراد العينة، وذلك ببدء الحديث عن موضوعات خارج نطاق البحث، مثل: الموضوعات الشخصية والأسرية التى تتيح لمجتمع الدراسة التعرف إلى الباحثة؛ فضلًا عن التعهد بعدم ذكر أسمائهم، وكذلك تجنب فكرة تسجيل الملاحظات؛ مكتوبة، أو صوتية؛ لئلا تثير قلق أعضاء عينة الدراسة، واقتصرت الباحثة على تسجيل الملاحظات المكثفة، والمهمة، والسريعة وكذلك الإشارة إلى الجمل والأقوال من توصيفات، وتقييمات، وتصنيفات، تلك التي قيلت على لسان أطراف مجتمع الدراسة في أثناء الحوارات والمقابلات، والتى تتضمن– تفصيليًا– جملة الوقائع، والأحداث، والحوارات، خلال المقابلة الواحدة.

ومن خلال الحوار مع عينة الدراسة أتضح أن ثمة(١٨) معلمًا دائمًا بالمدرسة، و(٩) معلمين منتدبين وتراوح أعمارهم ما بين(٢٥– ٣٩) عامًا، وفيما يتعلق بمؤهلاتهم الجامعية؛ فمنهم(١٩) معلمًا من خريجي كلية التجارة، و(٨) معلمين من خريجي كلية الهندسة– قسم كمبيوتر– كما أن هناك(٢٠) معلمًا حاصلًا على دبلوم عام تربوي، ومعلم واحد حاصل على درجة الماجستير ومسجل لدرجة الدكتوراة بقسم تكنولوجيا التعليم بجامعة الإسكندرية وأتفقت(١٦) معلمًا من مجموعة الدراسة على استخدام اللغة العربية للتعبير عن أفكارهم خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ بينما استخدم (١١) منهم اللغة العربية مكتوبة

بحروف إنجليزية(الفرانكو آراب)، كما استخدمت مجموعة الدراسة التقنيات التكنولوجية في مجالات عديدة؛ مثل: الترفيه، والبحث عن معلومات، ومتابعة الأحداث اليومية، وتلقي الدورات التدريبية وأتفق أفراد العينة في طرق الحصول على معلومات عن كيفية استخدام التكنولوجيا إما عن طريق الأصدقاء أو عن طريق جهد شخصي.

وحُصرت – بعد إجراء المقابلات– استجابات مجموعة الدراسة بشأن **المحور الأول** المتعلق بمدى معرفة معلم الحاسب الآلي بالمدارس الثانوي العام الحكومي بماهية المواطنة الرقمية ودارت استجابتهم فيما يتعلق بمفهوم المواطنة الرقمية على أنها: "حُبْ الوطن" و"مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه" وأشار آخرون إلى أنها تعني:" الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه" أو أنها: "علاقة المواطنين بعضهم ببعض، وعلاقتهم مع الدولة التي يعيشون على أرضها"، كما تعني– بالنسبة للبعض– الولاء، والانتماء للوطن الذي يظهر من خلال الهواتف المحمولة، أو"الوفاء والإخلاص للوطن، ومؤسساته، ومجتمعه؛ مما يجعل الفرد مهتمًا بمصلحة وطنه، معتزًا به، ويظهر ذلك من خلال منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل: الفيس بوك" ورأى آخرون أن المواطنة الرقمية تعني" احصاءات الدولة الرقمية عن عدد السكان، والعاملين، والبطالة، وعدد المدارس، ونسبة الطلاب في كل مرحلة، ونسب النجاح،... وغيرها من الإحصاءات التي يوفرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء"وأشار غيرهم إلى عدم معرفتهم بماهية المواطنة الرقمية.

مما تقدم يتضح أن معلمي الحاسب الآلي– مجموعة الدراسة– المنوط به إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية لا يعرفون المفهوم الصحيح للمواطنة الرقمية، برغم من أنهم حاصلون على مؤهل عال ويتعاملون كثيرًا مع التقنيات

التكنولوجية وشبكة الانترنت وتطبيقاتها المتنوعة وأن كثيرًا منهم نظر لها في إطارها التقليدي؛ الأمر الذي تطلب تعريفهم" بمفهوم المواطنة الرقمية" الذي تتبناه الدراسة؛ كي تسير المقابلة في مسارها الصحيح.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن المرحلة الدراسية الملائمة لدراسة المواطنة الرقمية؛ رأى(٨) معلمين أن أكثر المراحل التي يجب أن تحظى بالاهتمام هي مرحلة رياض الأطفال لصغر سن الأطفال، وعدم وعيهم بالأضرار الناتجة عنها، وعدم قدرتهم على قراءة أي تعليمات؛ مما يضطرهم- في كثير من الأحيان- إلى قبول ومنح الموافقات على ما ينتهك خصوصياتهم من دون تقدير عقبات ذلك مما يؤثر سلبًا على الأطفال واتفق(١٢) معلمين على ضرورة دراسة المواطنة الرقمية في المرحلة الإعدادية؛ لأنها المرحلة التي يكثر فيها استخدام الطلاب للهواتف المحمولة، ويزيد استقلالهم- إلى حد كبير- عن الأسرة، وخاصة أن الطلاب في المرحلة الثانوية غير منتظمين في الحضور إلى المدارس بينما اتفق(٧) من المعلمين على أهمية دراسة المواطنة الرقمية في جميع المراحل؛ خاصة المرحلة الثانوية؛ نتيجة لاستقلال الطالب عن الأسرة في مرحلة المراهقة، وارتباطه بجماعة الأقران، التي ينجذب فيها لأفكارهم وسلوكهم، الذي قد يكون مناقض لقيم الأسرة، كما ذكر أحدهم: من الضروري أن يكون مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مادة أساسية داخل مجموع الدراسية؛ كأي مقرر مما يلزم الطالب الافادة من محتواه؛ الأمر الذي يعني- بالضرورة- إدراك المعلمين لأهمية المواطنة الرقمية بعد توضيح الباحثة لمفهومها في الدراسة في أثناء المقابلة.

وفيما يخص أبعاد المواطنة الرقمية؛ فرأى البعض أنها تتضمن عدم اقتباس منشورات الآخرين من دون الرجوع إليهم، وعدم ترويج الإشاعات، وأشار البعض أنها تتعلق بعدم التعدي- بالكلام، والتعليقات السيئة- على منشورات الآخرين،

ورأى آخرون أنها تتضمن نشر أشياء مفيدة على الصفحات الخاصة وعدم التدخل في خصوصيات الآخرين، وعدم مضايقتهم، والتنمر عليهم؛ مما يعني عدم وضوح أبعاد المواطنة الرقمية لديهم، وقصورها على أحد موشرات أحد الأبعاد فقط، وهو: الحقوق والمسئوليات المرتبطة باستخدام شبكة الإنترنت؛ مما ألزم الباحثة توضيح، وتفصيل أبعاد المواطنة لمجموعة الدراسة كتمهيد لمناقشة السؤال الرابع من المحور الأول.

وبسؤال مجموعة الدراسة بشأن أبعاد المواطنة الرقمية المتضمنة في مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرحلة الثانوية، فقد اتفق المعلمون على أن المنهج يكاد يخلو من الإشارة إلى الاستخدام الآمن للإنترنت ماعدا الصف الثاني الثانوي؛ إذ يتعرض– في بعض موضوعاته– المقرر إلى التعامل مع بيانات المواقع؛ من خلال تأمين قاعدة البيانات، وتأمين مواقع الويب، وحقوق الملكية الفكرية، وقد أطلعت الباحثة على المحتوى، وعلى توزيع المنهج؛ للتأكد من صواب استجابتهم.

ويعني هذا التحليل أن مجموعة الدراسة استطاعوا التعرف على أبعاد المواطنة من خلال الحوار في أثناء المقابلة، ومدى تضمينها في المقرر، كما أجمعوا على أنه يمكن إكساب الطلاب أبعاد المواطنة الرقمية– كلما أمكن– من خلال التلقين، وممارسة الأنشطة في معامل الكمبيوتر في المدرسة كما أنه يمكن– في نظرهم– تقويم فهم الطلاب تلك الأبعاد؛ من خلال الممارسات العملية التي تعكس فهمهم، وليس بالاعتماد على الاختبارات الورقية وحدها؛ إلا أنه ثمة مشكلة تتمثل في نقص أعداد معلمي الحاسب الآلي مقارنة بعدد الطلاب وعدم توافر معامل مجهزة لإجراء تلك الاختبارات العملية.

وفيما يتعلق **بالمحور الثاني** المعني بتعليم النفس والتواصل مع الآخرين، والذي يتحقق من خلال(٣) أبعاد؛ هي: الاتصال الرقمي، محو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية؛ فقد أوضحت استجابات مجموعة الدراسة أن قدرتهم جيدة على الاتصال بشبكة الإنترنت، وأن لديهم المعرفة الكافية بكيفية الحصول على معلومات، وتحميل بعض البرامج، وعند سؤالهم عن ماهية" محو الأمية الرقمية"؛ أشار(٨) منهم إلى أنها تعني القدرة على استخدام التقنيات التكنولوجية، وعبروا عن ذلك بقولهم" تعني فتح وغلق الأجهزة، وضبط المنبه وتنزيل التطبيقات، ومشاهدة البرامج، والبحث عن مصادر المعلومات"، و(١٥) معلمين إلى أنها:" استخدام الأدوات التكنولوجية في التعليم؛ مثلما حدث في فترة انتشار فيروس كورونا"، وعرف أحدهم محو الأمية الرقمية بأنها:" التدريب الوظيفي الذي يتلقاه الأفراد؛ لمواكبة تغيرات العصر الحالي"، ورأى(٤) أنها: تعني" استخدام الأدوات التكنولوجية في محو أمية الأفراد الذين لم يستطيعوا مواصلة التعليم".

وبالنسبة للأسئلة بشأن ماهية" التجارة الإلكترونية"؛ فقد عُني مفهومها- لدى معلمين مجموعة الدراسة- البيع والشراء عبر الإنترنت؛ فقد مارس(١١) معلمين منهم شراء بعض السلع؛ مثل: الملابس، والأجهزة الكهربائية، والهواتف المحمولة، والعطور ؛ من خلال مواقع التسوق؛ ومن أبرزها: موقع أمازون، وموقع جوميا؛ وفضل جميعهم المعاملة النقدية المباشرة؛ خوفًا من تعرضهم للنصب والاحتيال عند استخدام البطاقات الائتمانية؛ أما بالنسبة للمعاملات المصرفية؛ فقد أتفقت مجموعة الدراسة على قدرتهم على إجراء عمليات السحب والإيداع من خلال ماكينات الصراف الآلي، وفضل(١٦) منهم إجراء عملية الإيداع أو تحويل الأموال إلى شهادات توفير أو التبرع للغير من داخل البنك نفسه لوجود موظفي البنك لمساعدتهم.

ويعني ما تقدم أن مفهوم" التجارة الالكترونية" منقوص لدى لدى مجموعة الدراسة؛ لأنه يتضمن استخدام البطاقة الائتمانية، وظهر من خلال المقابلات عدم

ثقتهم بأنفسهم؛ إذ تقتصر معاملاتهم المصرفية من خلال البنك نفسه؛ برغم من أن الأصل فيها هو إجراء المعاملات من أي مكان مع أخذ الاحتياطات اللازمة كما يتضمن مفهوم التجارة الالكترونية المقارنة بين السلع واختيار أكثر العروض تميزًا ، فضلًا عن أنه قد قصرت معرفتهم على موقعين فقط من مواقع التسوق الآمنة؛ برغم وجود أكثر من موقع؛ من أبرزها- في مصر- موقع جوميا مصر للتسوق، موقع نون، موقع سوق كوم، موقع مودانيسا، موقع بانجوود، موقع وول مارت، موقع نمشي؛ مما يحرم العميل من الحصول على امتيازات عند الشراء، والمقارنة بين السلع من حيث جودتها؛ ومما يجعل ممارسة التجارة الإلكترونية ممارسة محدودة.

وعن كيفية دعم المعلمين للطلاب لتحقيق التعليم والتواصل مع الآخرين؛ أجمع المعلمون أن الحصص المدرسية هي الوسيلة الوحيدة لتعليم الطلاب، والتواصل معهم.

وفيما يتعلق بإستجابة مجموعة الدراسة على المحور الثالث:" حماية النفس والآخرين"، والذي يتحقق من خلال(٣) أبعاد: الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والأمن الرقمي، والصحة والسلامة الرقمية؛ أتضح أن مجموعة الدراسة على وعي بالاحتياطات اللازمة لتحقيق الصحة الجسدية المرتبطة باستخدام التقنيات التكنولوجية، وفيما يتعلق بجانب الممارسة ذكر أحدهم" أنا أستغرق وقتًا طويلًا في الجلوس على الهاتف المحمول، وأشعر بضيق شديد إذا قاطعني أحد"، وذكر (٨):" إن زوجتي تشعر بأن الهاتف المحمول أهم شيء في المنزل حتى أني أصبحت لا أؤدي واجباتي اجتماعية"، كما قال(٣) من المعلمين:" طبيب العظام حذرني من الجلوس على التقنيات التكنولوجية؛ نتيجة لإصابة في العمود الفقري، وغضاريف الرقبة"؛ الأمر الذي يعني أن المعلمين على معرفة بالاحتياطات الضرورية لتجنب مخاطر استخدام التقنيات التكنولوجية لكنهم- على النقيض- يستخدمونها ولو بصورة محدودة.

وفيما يتعلق بقواعد الأمان على شبكة الإنترنت؛ ذكروا أنهم يضعوا كلمات سر للهواتف المحمولة ولأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ولا يستخدمون أسماءهم الحقيقة، ويرفضون طلبات الصداقة من يجهلون ويحتفظون بكلمات السر الخاصة بالبريد الإلكتروني، لكن ذكر أحدهم:" بصراحة كنت بنشر صور خاصة بي وبأولادي على شبكة الإنترنت، وتعرض حسابي للاختراق، وذهبت لمتخصص رجع لي حسابي، وقال لي إني ضغطت على لينك عرض حسابي للاختراق"، وذكر آخر أنه تعرض للسرقة الإلكترونية؛ حيث وجد رسالة من البنك بأنه تم سحب مبلغ معين، وعندما أتصل بالمسؤول أكد له ذلك، وتم إيقاف البطاقة الائتمانية وكان السبب في ذلك أنه دخل على حسابه من أحد مراكز الكمبيوتر المنتشرة في الشوارع ولم يقم بتسجيل خروج؛ ويمكن- في ضوء ما تقدم- الخلوص إلى إدراك المعلمين للمعنى المادي للأمان من حيث أمان الأجهزة نفسها؛ إلا أنه تصدر عنهم سلوكيات تهدد أمانهم الشخصي؛ مثل: عرض الصور الشخصية، واتباع لينكات مرسلة مجهولة، وعدم تسجيل الخروج من الحسابات الشخصية بعد استخدام الأجهزة.

وبسؤال المعلمين بشأن الحقوق والمسؤوليات الرقمية؛ جاءت استجاباتهم كما يأتي:" حرية النشر على صفحتي وعد التعدي بالتعليق عليّ أو الصور على منشوراتي"، و"حرية الوصول إلى المعلومات والبيانات"، و"حق خصوصية المعلومات والحفاظ على أمن المعلومات الخاص بي فلا يدخل أحد على صفحتي ليعرف معلومات خاصة بي"، و"حرية تحميل البرامج والأبحاث"، و" ضرورة وجود رقابة لعدم اختراق حسابي أو التشهير أو الابتزاز".

وفيما يتعلق بماهية الواجبات أو المسؤوليات على شبكة الإنترنت؛ فقد جاءت مجموعة الدراسة كما يأتي:" عدم عمل أكونت مزيف" و" مساعدة الآخرين عند طلب العون؛ مثل: الاجابة على أسئلة الآخرين حول ترشيح طبيب، أو معلم، أو استرداد مفقودات،... وغيرها،" و" التأكد من صحة المعلومات المنشورة على مواقع التواصل

الاجتماعي"، و" تجنب التعليقات الساخرة على منشورات الآخرين"، و" الالتزام بقيم ومعايير المجتمع، وعدم ترويج الإشاعات".

ويمكن الخلوص– في ضوء ما تقدم– إلى أن معرفة مجموعة الدراسة بالحقوق والواجبات على شبكة الإنترنت لا تزال قاصرة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وإذا كان هذا قدر معرفة المعلم المسؤول عن التنشئة طلابه رقميًا فكيف سيتمكن من تدريس الحقوق والمسؤوليات الرقمية للطلاب، ومناقشتهم فيها حتى يتسنى فهمها على النحو الصواب في ظل العالم الرقمي.

وفيما يخص المواقف السلبية في أثناء التعامل مع شبكة الإنترنت فقد أشار أحدهم إلى أنه تعرض للسب عند تعبيره– بحرية– عن رأيه، كما تعرضت إحدى المعلمات لاختراق حسابها، ونُشرت أشياء مسيئة، وحلًا للموقف استعانت بمتخصص لاسترداد الحساب، ومسح الرسائل، وحظر محاولات التعارف، وكانت نتيجة ذلك عدم استخدام أي موقع من وسائل التواصل الاجتماعي لفترة؛ لما سببه هذا الموقف لها من ألم نفسي، وخوفًا من التعرض للموقف نفسه مرة أخرى، كما أشارت المعلمة نفسها إلى أنها– وبخاصة بعد الموقف الذي تعرضت له– كانت تحرص على توعية زميلاتها؛ وفيما يخص التواصل مع الطلاب؛ فقد أشارت بأنها:" مرتبطة بمحتوى مقرر لكن إذا طالب طلب مساعدة أكيد لو عندي المعلومة سوف أحاول إفادته".

وبالنسبة لمتابعة صفحات الطلاب على وسائل التواصل لمعرفة اتجاهاتهم وأفكارهم وتقويمها؛ أتفقت مجموعة الدراسة على أن هذا الأمر يأتي مصادفة من دون متابعة مقصودة لكل صفحات الطلاب، وإذا لوحظ نشر أفكارًا، أو قيمًا غريبة يتم توجيههم. وفيما يتعلق بكيفية توعية الطلاب بقواعد الحماية الرقمية؛ فإما أن يتم ذلك في أثناء الحصص الدراسية من خلال محتوى المقرر أو الأسئلة المطروحة من بعضهم، أو إذا طلب التوجيه أو مدير المدرسة عقد ندوة في هذا الموضوع؛ الأمر الذي يعني أن المناهج الدراسية تُعد– من وجهة نظر المعلمين– المحور الأساسي.

ويعني ما تقدم أنه برغم سهولة الوصول إلى المحتوى الرقمي؛ فإن الطالب- بجهله حقوقه وواجباته- أكثر عرضة لعواقب الاستخدام غير الآمن للإنترنت؛ مما يلزم المعلم ضرورة توطيد العلاقة بينه وبين طلابه؛ لإثراء خبرات الطلاب في المجال الرقمي لمساعدته في استخدام التكنولوجيا الرقمية بصورة آمنة وصحيحة.

وفيما يتعلق باستجابة مجموعة الدراسة لأسئلة المحور الرابع:" احترام النفس والآخرين"، بأبعاده الثلاثة: الوصول الرقمي، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، وبسؤال المعلمين حول مشاركتهم في وضع خطط لتوزيع المعامل والأجهزة في المدرسة؛ اتفقوا أن ذلك يتم في ضوء خطة معينة من متخصصي التقنيات التعليمية والشركات المسؤولة عن إعداد المعامل وتجهيزها، ولا دخل للمعلم فيها. وفيما يتعلق بإمكانية استخدام الطلاب لمعمل الحاسب الآلي على مدار اليوم؛ فالأمر غير متاح؛ لأن" إذ أن هناك جدولًا محددًا لاستخدام الطلاب لمعمل الحاسب الآلي، حيث يستخدم من قبل بعض معلمي المقررات الأخرى لإثراء المادة العلمية كلما أمكن ذلك" وفيما يتعلق بإستخدام المعلمين-مجموعة الدراسة- لمعمل الحاسب الآلي لتدريس مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد أجمعت مجموعة الدراسة على أن" المعمل متاح في ضوء الجدول الموضوع للغرفة، ولكن ليس هناك جهاز لكل طالب؛ حيث تجلس كل مجموعة من الطلاب على جهاز لأداء نشاط معين" وقد أثار المعلمون-بمناقشتهم- بعض المعوقات التي يواجهونها؛ أبرزها: عدم توافر غير معمل واحد فقط، مما يعوق كثيرًا من الطلاب بسبب تعارض الحصص في كثير من الأوقات، وضيق كثير من المعامل، وقلة إمكانات الأجهزة، وقدمها؛ مما يجعل الطالب والمعلم- على السواء- غير قادرين على الاستفادة من البرامج الحديثة، وعدم وجود فني حاسب آلي لصيانة الأجهزة والمحافظة عليها؛ فضلا عن عدم توافر وسائل مساعدة للعرض؛ كأجهزة العرض(data show) وعدم اتصال بعض تلك المعامل بشبكة الإنترنت.

أما بالنسبة لوصول الطلاب للإنترنت؛ فالأمر متاح لهم سواء داخل المدرسة، أوخارجها؛ وبخاصة مع إنتشار الهواتف المحمولة في أيدي الطلاب، وسهولة الاتصال بشبكة الإنترنت، وقد عبر معلمو مجموعة الدراسة عن ذلك بقولهم:" الكل تقريبًا الآن لديه جهاز متصل بالإنترنت؛ سواءً أكان هذا الجهاز محمولًا، أم حاسوبًا شخصيًا حيث يتوافر بالمنزل أو السيبر الواي فاي(WiFi) وحتى مع عدم إتاحة (WiFi) يمكن للطلاب الاتصال بالإنترنت عن طريق الـ3G أو الـ 4G "؛ مما يعني إمكانية الوصول الرقمي للغالبية العظمى من الطلاب؛ الأمر الذي يحتم ضرورة سلامة البيئة التعليمية، وتدريب الطلاب على الممارسات الصواب للتطبيقات التكنولوجية.

وبسؤال معلمي مجموعة الدراسة عن كيفية مساعدتهم الطلاب في احترام الآخرين في أثناء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ أشاروا إلى توعية الطلاب في أثناء الحصص بضرورة عدم نشر المحتوى دون الإشارة لمصدره، أو الاستئذان منه، ولكن بسؤالهم حول ممارستهم قالوا:" في الحياة الواقعية ننشر أشياءً عامةً؛ مثل: القصص، الأشعار، مواقف من الحياة، حوادث تعرضنا لها أو تعرض لها آخرون، أحاديث ومعلومات دينية، معلومات صحية، طرائف، وهي لا تحتاج للرجوع للمصدر؛ لأنها لا تُعد سرقة علمية مثلًا". كما أشاروا إلى سعيهم الحثيث إلى توعية الطلاب بعدم التنمر على منشورات الآخرين، واحترام آرائهم؛ مما يعني محدودية فهم معلمي الحاسب الآلي لقواعد السلوك الرقمي التي تشمل كتابة الرسائل القصيرة بلغة صواب، ومراجعتها قبل الإرسال، وتجنب اللغة التي قد تكون مسيئة، ومنقاشة الآخرين بأسلوب مهذب مراعي اختلاف ثقافات الأفراد وخلفياتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات المقترحة؛ لإكساب معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام أبعاد المواطنة الرقمية

- تعزيز درجة وعي معلم الحاسب الآلي بمدارس التعليم الثانوي العام بأبعاد المواطنة الرقمية؛ إذ أنه من يضطلع- وحده- بتدريس مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لذا فإنه ثمة ضرورة لأن يكون تخصصه في المرحلة الجامعية مرتبطًا بمجال الحاسب الآلي، واشتراط حصولهم على مؤهلات عامة؛ لتأهيلهم أكاديميًا، ومهنيًا، وتربويًا، وتقنيًا؛ من أجل إعدادهم لتدريس كل ما يتعلق بمجال التكنولوجيا والاستخدام الآمن لها.
- سن التشريعات التعليمية التي تنص- صراحة- على مكانة المواطنة الرقمية في مناهج التعليم وآليات تنفيذها، وتحديد آلية تضمين موضوعاتها في مختلف المراحل التعليمية والسنوات الدراسية؛ إذ أنه برغم من تنوع مجالات استخدام عينة الدراسة للتقنيات التكنولوجية؛ فإنه قد لوحظ وجود قصور في تعرف ماهية المواطنة الرقمية؛ مفهومًا وأبعادًا. وقد أرجع المعلمون ذلك لعدم تناول المفهوم وأبعاده في موضوعات المنهج الدراسي، فالمنهج المدرسي؛ لا يزال هو المصدر الرئيس للمعلم والطالب معًا للحصول على المعارف.
- معالجة القصور في الدورات التدريبية؛ حيث أشار المعلمون إلى قلة الدورات التدريبية على مدار العام، حتى وإن وجدت؛ فإن محتواها يتناول تصميم المواقع الالكترونية، والبريد الالكتروني، وبعض البرامج الأخرى من دون التعرض لأي موضوع عن الأمن والسلامة على الإنترنت، والإجراءات الآمنة لشراء السلع عبر الانترنت، والعقوبات التي تترتب على بعض التصرفات غير المسؤولة، وحماية الخصوصية، وكيفية التصرف عند مواجهة بعض الممارسات الخطأ من الآخرين، كما يمكن عقد شراكات مع بعض الجهات

والهيئات الدوليه والمحلية التي تمتلك خبرة واهتمامًا موسعًا بهذا المجال؛ لتحقيق هذا الهدف.

- ضرورة تنويع أساليب التدريس؛ حيث اقتصرت طرائق التدريس على الطرائق التقليدية في ظل عدم توافر المعامل والأجهزة، وتعد طريقة التلقين من الطرائق غير الفعالة في هذا المجال، كما ينبغي الاهتمام بالمناقشة وإثارة الأسئلة والممارسة الموجهة وصولًا إلى مرحلة تحليل السلوك؛ لذا يجب الاهتمام بالجانب التطبيقي ويمكن أن يتم ذلك من خلال إدراج مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات كمادة أساسية تدخل ضمن مجموع المواد الدراسية، وزيادة الوقت المخصص لتدريسه- حصتان أسبوعيًا فترة غير كافية- بالإضافة إلى تأهيل المعلم لإعداد المقررات الإلكترونية لمواجهة نقص المعامل والأجهزة .
- فهم معلم الحاسب الآلي لدوره التربوي؛ فلم يعد الدور التربوي لمعلم الحاسب الآلي مقصورًا على تدريسه المعارف المتضمنة في المنهج المدرسي؛ ولكن دوره- في العصر الرقمي- تحفيز الفاعليات كافة في هذا المجال، وهو المسؤول عن خلق بيئة تعليمية آمنة للطلاب من أجل استخدام وإدارة التكنولوجيا؛ فضلًا عن دوره في ارشاد طلابه إلى نقد المعرفة وليس نقلها فحسب، كما يتطلب العصر الرقمي إكساب الطلاب المهارات الحياتية والاجتماعية بجانب المعارف الأكاديمية.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم، محمد علي إبراهيم.(٢٠٢٢). محو الأمية الرقمية مدخل للتنمية المهنية لمعلمي المعاهد الأزهرية في ضوء متطلبات العصر الرقمي. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية كلية التربية– جامعة حلوان*، مج٢٨، ع١١، ١١١–١٧٢.

٢. أبو النجا، نيفين أحمد غباشي. (٢٠٢٢). واقع المواطنة الرقمية للشباب الجامعي في ظل رؤية مصر:٢٠٣٠ دراسة ميدانية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، ع٨١، ٤٥١ – ٥٣٥.

٣. إحسان، أسماء محمد نبيل. (٢٠٢٠). انعكاسات التكنولوجيا الرقمية على ثقافة الشباب: دراسة أنثروبولوجية تطبيقية على طلاب كلية التربية جامعة عين شمس. *مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية*. مج٢٦، ع١ ١٦١–٢١٢.

٤. الإدارة العامة لتنمية مادة مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلمات https://n9.cl/vde2s

٥. الاقبالي، حامد بن أحمد إبراهيم.(٢٠١٩). مقتضيات التحول إلى التعلم الرقمي الموجه إلى صغار السن في الوطن العربي. *المجلة التربوية– كلية التربية جامعة سوهاج*. ع٦٦، ٤١١–٤٣٤.

٦. بدوي،علا محمد علي.(٢٠٢٢). ثقافة المواطنة الرقمية في ضوء التحول الرقمي. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*. مج١٠، ع١، ٤١–٥٨.

٧. الجزار، هالة حسن بن سعد علي.(٢٠١٤). دور المؤسسة التربوية فى غرس قيم المواطنة الرقمية: تصور مقترح. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع ٥٦، ٣٨٥–٤١٨.

٨.جمال الدين، نجوى يوسف.(٢٠٠٩، مارس١٦-١٨). *حقوق وواجبات الدارس الالكتروني في العصر الرقمي "رؤية تحليلية"*. المؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، الرياض.

٩.حافظ، أحمد.(٢٠١٨، يناير١٨) "التعليم": تدريب الطلاب والمعلمين على مهارات الحاسب الآلي والإنترنت وفق المعايير الدولية. *بوابة الأهرام* https://n9.cl/hu93x2

١٠. الحبشي، شيماء جبر عبدالله جبر. (٢٠٢١). دور معلم التعليم الأساسي في دعم متطلبات التغيير الاجتماعي- الثقافي: دراسة تحليلية بمحافظة الإسكندرية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ج٣، ع١٥،١-١٨٦.

١١. الحصري، كامل دسوقي.(٢٠١٦). مستوى معرفة معلمي الدارسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية وعلاقته ببعض المتغيرات. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية. ع٨، ٨٩- ١٤١.

١٢. دارن، بارني.(٢٠١٥). المجتمع الشبكي، (أنوار الجمعاوي، مترجم). ط١.المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

١٣. الدهشان، جمال علي والفويهي، هزاع بن عبد الكريم(٢٠١٥). المواطنة الرقمية مدخلًا لمساعدة أبناءنا على الحياة في العصر الرقمي. *مجلة كلية التربية جامعة المنوفية*. عدد خاص السنة الثلاثون. ٣-٤٢.

١٤. الدهشان، جمال علي. (٢٠١٦). المواطنة الرقمية مدخلًا للتربية العربية فى العصر الرقمي. ورقة عمل منشور بمجلة نقد وتنوير، الفصل الثانى،ع٥، ٧٢-١٠٤.
https://n9.cl/l2xid

١٥. راغب، محمود.(٢٠٢٣، مايو٢٣). مايا مرسي: مصر لديها قوانين وتشريعات قوية لمعالجة السلامة الرقمية. *اليوم السابع* . استرجعت في ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣. https://n9.cl/wukpo

١٦. رفاعي، صفاء علي.(٢٠٢١). المواطنة الرقمية وتغير القيم فى المجتمع المصرى دراسة وصفية مطبقة على كلية التربية- جامعة الإسكندرية. *مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم*، مج ١٣، ع٢، ٢٠٧٣- ٢١٣٠

١٧. ريبيل، مايك. (٢٠١٢). *المواطنة الرقمية في المدراس*. ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٨. زوين، سها حمدي محمد.(٢٠١٧). فاعلية استخدام المدونات الإلكترونية في تدريس الجغرافيا على تنمية مهارات المواطنة الرقمية لدى الطالب المعلم بكلية التربية. *مجلة كلية التربية جامعة أسيوط*، مج٣٣،ع٩، ٤٦١- ٥٣١.

١٩. سليمان، هناء إبراهيم إبراهيم. (٢٠٢٠). التربية على المواطنة الرقمية: ضرورة ملحة لمواجهة التطرف الفكري: دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية. *مجلة كلية التربية جامعة دمياط*. ع٣٢. ٣٤٤ – ٢٦٦.

٢٠. سيد، إيمان عبدالوهاب هاشم.(٢٠٢١). دور المدرسة الابتدائية في غرس قيم المواطنة الرقمية: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية جامعة أسيوط*، مج٣٧، ع١٠، ٢٠٦ – ٢٧٥.

٢١. السيد، محمد إبراهيم عبده وأحمد، وليد سعيد احمد سيد.(٢٠٢٢). قيم تعزيز الامن الرقمي لدى طلاب الجامعات في مصر لمواجهه تحديات الثوره الرقمية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ع ١٦، ج ٥، ٣٤٠- ٤٢٧

٢٢. السيد، يسري مصطفى.(٢٠١٦). برنامج مقترح وفقًا لنموذج التعلم المعكوس لتنمية مفاهيم ومهارات المواطنة الرقمية لدى طالبات كلية التربية واتجاهاتهم نحو ممارسة أخلاقياتها. *مجلة تكنولوجيا التربية – دراسات وبحوث*، ع٢٩، ١٠٥-٢٢٩.

٢٣. شتلة، ممدوح السيد عبد الهادي، ومرعي، حنان كامل حنفي.(٢٠١٥), استخدام مواقع الشبكات الاجتماعيه وعلاقته بالمشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسيه المصريه ٢٠١٤. *دوريه اعلام الشرق الاوسط*. ع ١١، ١-٢٦.

٢٤. شرف، صبحي شعبان علي والدمرداش، محمد السيد أحمد. (٢٠١٤، ديسمبر ١٠-١١). *معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها فى المناهج التدريسية*. أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيها. المؤتمر السنوى السادس للمنظمة العربية لضمان الجودة. مسقط، سلطنة عمان.

٢٥. شعبان، أماني عبدالقادر محمد.(٢٠١٨). رؤية مقترحة لتعزيز قيم المواطنة الرقمية لطلاب التعليم قبل الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مستقبل التربية العربية*، مج٢٥، ع١١٤، ٧٣ – ١٣٢.

٢٦. شعبان، رشا عبدالقادر محمد الهندى.(٢٠٢٠). وعي طلاب الدراسات العليا بجامعة القاهرة بأبعاد المواطنة الرقمية وسبل تنميتها: بحث ميداني. *مجلة كلية التربية جامعة سوهاج* ، ج٧٩، ١٤٣٧- ١٤٨٣.

٢٧. شلتوت، محمد شوقي.(٢٠١٦). المواطنة الرقمية – ترف فكري أم ضرورة. *مجلة فكر*، ع١٥، ١٠٤ ١٠٥.

٢٨. صادق، محمد فكري فتحي. (٢٠١٩). دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة. *مجلة كلية التربية بنها*، ع١٣٠، ٥٨-٩١.

٢٩. صبيح، يسرا محمود. (٢٠٢٠). درجة وعي الشباب الجامعي المصري لمفهوم ومحاور المواطنة الرقمية. *المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال*. ع٣٠، ٢٦٠-٣١٥.

٣٠. عبد الفتاح، محمد زين العابدين.(٢٠١٨). دور جامعة الأزهر في استخدام المستحدثات التكنولوجية في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى طلابها من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم التربوية – كلية التربية بقنا*، ع ٣٦، ١٣٧- ١٩٦

٣١. عبد القوي، حنان عبد العزيز. (٢٠١٦). المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة بمصر: كلية البنات – جامعة عين شمس نموذجًا. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ع١٧، ٣٨٧ – ٤٤٠.

٣٢. عبد النبي، مصطفى علي السيد.(٢٠١٩). الاتجاهات الحديثة لنظرية الاستخدامات والاشباعات. *المجلة المصرية للدراسات المتخصصة*. ع٢٣ ، ٤١- ٧٢.

٣٣. عز العرب، إيمان محمد. (٢٠١٧).المجتمع الشبكي وأزمة الهوية دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي شبكة الفيس بوك. *مجلة كلية الآداب جامعة بنها*. ع٤٨،ج٥، ١٢٣-٢٢١.

٣٤. علي حدادة.(٢٠١٩). تحديث المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات الثورة الرقمية. اتحاد الغرف العربية١-٢٨.

٣٥. الغزواني، إدريس. وكاستلز، مانويل.(٢٠٢٠) مفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات. *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مج٩، ع٣٣، ١٤٣- ١٦٢.

٣٦. القحطاني، أمل سفر.(٢٠١٨). مدى تضمين قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، مج٢٦، ع١، ٥٧-٩٧.

٣٧. القحطاني، عالية حمد.(٢٠٢١). تصورات طلاب كلية التربية في جامعة الكويت لأبعاد المواطنة الرقمية :دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*. مج١٨، ع١٣٠، ٥٧١-٦١١.

٣٨. كاستلز، مانويل.(٢٠١٤). *سلطة الاتصال*(محمد حرفوش، مترجم) ط،١. المركز القومي للترجمة. القاهرة.

٣٩. اللمسي، عادل حلمي أمين. (٢٠٢١). دور المواطنة الرقمية في الحد من مشكلات التنمر الإلكتروني لدى طلاب الثانوية العامة. *المجلة التربوية– كلية التربية جامعة سوهاج*، ج٩١، ٢٦٤–٤٠٣.

٤٠. مجاهد، فايزة أحمد الحسيني وسليمان، محمد عبدالمنعم محمد.(٢٠٢٢). *المواطنة: (المحلية – العالمية – الرقمية)*. دار التعليم الجامعي.

٤١. مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٢٢). *المواطنة الرقمية وتشكيل الوعي السياسي لدى الشباب*. https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6982

٤٢. الملاح، تامر المغاوري.(٢٠١٧). *المواطنة الرقمية (تحديات وآمال)*. دار السحاب للنشر والتوزيع. القاهرة.

٤٣. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ورقة مفاهيمية. اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للانترنت للأطفال.https://n9.cl/r4lv6

٤٤. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.(فبراير ٢٠٠٩). *مشروع الاستخدام الآمن للانترنت يشارك في "يوم الإنترنت الآمن"*. المركز الاعلامي.

https://n9.cl/hr7mq

٤٥. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.(٢٠١٢). *الاستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. https://n9.cl/o5nw9

٤٦. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: *الشمول الرقمي*.

https://n9.cl/c965c

٤٧. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. *استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات*. https://n9.cl/197mbp

٤٨. اليونسكو. (٢٠٢٠). *التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجيّاته دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني*. مركز الملك سلمان. https://n9.cl/ejvaa.١-٣٨

المراجع الأجنبية

1. Alberta Education. (2012). *Bring your own device: a guide for schools*. https://n9.cl/0nvx3o
2. Beck, Ulrich. (2008). World at Risk: The New Task of Critical Theory. Development and Society. Vol. 37, No. 1, 1-21.
3. Castells, Manuel. (2001). The Internet galaxy Reflection on the internet business and society. Oxford University Press. New York.
4. Choi, Moonsun. (2016). A Concept Analysis of Digital Citizenship for Democratic Citizenship Education in the Internet Age. Journal Theory & Research in Social Education, Vol 44, Issue 4, 565–607.
5. Curran, Marialice B. F. X. and Ribble, Mike. (2017). P–20 Model of Digital Citizenship, New Directions for Student Leadership. vol.153, 35-46.
6. Datareportal, Digital 2023: Egypt, 2023: https://n9.cl/ffuf4
7. El-Deeb, Randa Moustafa. (2021) The Digital Etiquette of the Kindergarten Teacher Pre- Service When Using Electronic Educational Platforms from the Point of View The Faculty Members. International Journal of Instructional Technology and Educational Studies, Vol.2, Issue3, 28-33.
8. Government of Newfoundland and Labrador. (2013). Safe and Caring Schools Teaching Digital Citizenship. https://n9.cl/fvthc
9. Isman, Aytekin and Ozlem, Canan Gungoren. (2014). Digital Citizenship. The Turkish Online Journal of Educational Technology. Vol.13, no.1, 73-77. https://n9.cl/ncm0i

10. Heater, Derek. (2004). A Brief History of Citizenship. Published by: NYU.
11. Hintz, Arne, Dencik, Lina, and Wahl-Jorgensen, Karin. (2017). Digital citizenship and surveillance society Introduction, international journal of communication. Vol.11, 731-739.
12. Jarvis, Darryl S.L. (2007). Risk, Globalization and the State: A Critical Appraisal of Ulrich Beck and the World Risk Society Thesis. Global Society. Vol. 21, No.1, 23-46.
13. kuş, Zafer , Başarmak , Uğur , Yakar , Hamza and Güneş Erhan. (2019). Analysis of Digital Citizenship Subject Contents of Secondary Education Curricula, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry. 26-51. https://n9.cl/xqoylq
14. Lindsey, LeeAnn. Preparing Teacher Candidates for 21st Century Classrooms: A Study of Digital Citizenship, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Education. (2015). Arizona State University.
https://core.ac.uk/download/pdf/79576094.pdf
15. Lyons, Robert. (2012). investigating student gender and grade level difference in digital citizenship behavior. PhD in education. Walden University.
16. Mangkhang, Charin and Kaewpanya, Nitikorn. (2021). The Digital Etiquette Enhancing to Global Citizenship of Social Studies Teachers in a New Normal Society. Canadian Center of Science and Education, Vol. 11, No. 3, 89-94.
17. Mossberger, Karen, Tolbert, Caroline J. and McNeal, Ramona S. (2008). Digital Citizenship, the Internet, society and participation. MIT Press, Cambridge. Massachusetts London England.
18. OECD, 21st Century Children as Digital Citizens
https://n9.cl/j9ghls
19. Öztürk, Gülcan. (2021). Digital citizenship and its teaching: A literature review. Journal of Educational Technology & Online Learning. Vol. 4, Issue 1, 31-45.
20. Prabhakar, Ashutosh and Kumar, Ravindra. (2022). Digital Citizenship for 21st Century Children. Journal under Arts and

Humanities Category, Vol. 19, Issue. 6(2), 64-76. https://n9.cl/pc0ig
21. Prensky, Marc. (2001). Digital Natives, Digital Immigrants. MCB University Press, Vol. 9, No. 5, 1-6.
22. Prasetiyo, Wibowo Heru, Naidu, Noor Banu Mahadir, Tan, Bee Piang and Sumardjoko, Bambang. (2021). Digital citizenship trend in educational sphere: A systematic review. International Journal of Evaluation and Research in Education, Vol. 10, No. 4, 1192-1201.
23. Ribble, Mike S., Bailey, Gerald D., and Ross, weed W. (2004). Digital Citizenship: Addressing Appropriate Technology Behavior. Learning & Leading with Technology .Vol. 32, No.1, 6-12
24. Ribble, Mike and Bailey, Gerald. (2007). Digital citizenship in school. International society for technology in education, 18-22. https://n9.cl/ygx62
25. Ribble, Mike. (2008). Passport to Digital Citizenship: Journey Toward Appropriate Technology Use at School and at Home. Learning & Leading with Technology, 14-17. https://n9.cl/mhld9
26. Ribble, Mike. (2012). Digital Citizenship for Educational Change. Kappa Delta Pi Record, Vol. 48, 148-151.
27. Ribble, Mike. (2015). Digital Citizenship in Schools: Nine Elements All Students Should Know. (3rd Ed.). Washington DC: International Society for Technology in Education.
28. Ribble, Mike. (2020). Digital Citizenship in Schools. Second Edition. International Society for Technology in Education.
29. Richards, Reshan. (2010). Digital Citizenship and Web 2.0 Tools. MERLOT Journal of Online Learning and Teaching. Vol. 6, No. 2, 516- 522. https://n9.cl/6gih7
30. UNESCO. (2001). International Expert Meeting on General Secondary Education in the Twenty-first Century: Trends, Challenges and Priorities. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000124393